كليّـــة العلوم الاسلاميـــة
قسم علوم القرآن و التربية الاسلامية

محاضرات مادة النحـــو

المرحلة الثالثة الفصل الثاني

استاذا المادة

م.د فاطمة محمد عبد الستار م.د وقار عبد الوهاب طه

المحاضرة الأولى

إعمال المصدر

المواضع التي يعمل فيها المصدر عمل فعله

وأحوال المصدر العامل عمل فعله

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِــقْ فى الْعَمَلْ مُضَافــاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَــلْ

المصدر ، هو : ما دلَّ على حَدَثٍ مجُرَّدٍ من الزَّمَنِ ، نحو: ضَرْبٌ ، وعِلْــمٌ، واحْتِــرَام ، وكِتَابة ، وإِسْلاَم . فكلّ هذه المصادر دلّت على مجرّد الحدث .

المواضعُ التي يعملُ فيها المصدرُ عملَ فعله

يعمل المصدر عمل فعله في موضعين ، هما :

١- **أن يكون المصدر نائبا مَنَاب الفعل** ، نحو : ضَرْباً زيداً . فزيداً : مفعول به ناصــبه المصدر (ضربا) وقد عمل المصدر عمل فعله فرفع الفاعل الضمير المستتر ونصب المفعول به؛ لأنه في هذا المثال وقع نائباً عن الفعل (اضْرِبْ) والأصل : اضْرِبْ زيداً .

وقد تقدّم الحديث عن هذا الموضع في باب المفعول المطلق .

٢- **أن يكون المصدر مُقدَّراً بــ (أَنْ) المصدرية والفعل ، أو بــ (مــا) المصــدرية والفعل** . وهذا الموضع هو المراد بهذين البيتين ، فيقدّر بــ (أَنْ) إذا أُريد به المضِــيُّ ، أوالاستقبال .

فمثال المضيّ : عجبت من ضربِك زيداً أمسِ ، والتقدير: عجبت من أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمسِ .

ومثال الاستقبال : عجبت من ضربِك زيداً غداً ، والتقدير : عجبت من أَنْ تَضْرِبَ زيداً غداً . ومن ذلك أيضا قولك : سَاءَنِي أمسِ مَدْحُ الرجلِ نفسَه ، ويُفْرِحُنِي غداً اجتيــازُك

الامتحانَ . فالمصادر السابقة (ضَرْب ،ومَدْح ،واجتياز) عملت عمل أفعالها فنصبت المفعول به (زيداً ، ونفسَه ، والامتحانَ) وذلك لأنه صَحَّ تقدير المصدر بـ (أن) والفعل . ويقدّر المصدر بـ (ما) إذا أُرِيد به الحال ، نحو : عجبت من ضربك زيداً الآن ، والتقدير : عجبت مِمَّا تضربُ زيداً الآن .

ومن ذلك قولك : ساءني الآن مدحُ الرجلِ نفسه بالتّقوى ، والتقدير : ساءني الآن ما مَدَحَ الرجلُ نفسَه .

– ما الأحوال التي يعمل فيها المصدر المقدَّر عملَ فعله ؟

المصدر العامل الذي يقدّر بأن والفعل ، أو ما والفعل يعمل في ثلاثة أحوال ، هي :

١– **إذا كان مضافاً** ، نحو : عجبت من ضربك زيداً . وإعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال الحالتين الأخريين .

٢– **إذا كان مجرداً من أل والإضافة** (وهو المنَوَّن) نحو : عجبت من ضربٍ زيداً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾يتيما : مفعول به عامله المصدر المنوَّن (إطعام) .

وهذه الحالة الثانية أكثر عملا من الثالثة .

٣– **إذا كان مُحَلّى بـ (أل)** ، نحو : عجبت من الضرب زيداً . ومن ذلك قول الشاعر :

ضَعيفُ النّكَايَةِ أعداءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

فأعداءه : مفعول به عامله المصدر المحلّى بأل (النّكاية) .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

فَإِنَّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَ ما دَعَاكَ وأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

فعروة : مفعول به عامله المصدر المحلّى بأل (التأبين) .

– ما مذاهب العلماء في إعمال المصدر المحلّى بـ (أل)؟

١– **ذهب سيبويه ، والخليل ، والناظم ، والشارح** : إلى إعمال المصدر المحلّى بأل عمل فعله ، فينصب المفعول به ، كما بينا ذلك في السؤال السابق .

٢- **ذهب أبو العباس المبرِّد** : إلى أنّ المفعول به المنصوب بعد المصدر المحلّى بأل ناصبه ليس المصدر المحلّى بأل ، وإنما مصدر مُنَكَّر يُقدّر في الكلام ، فتقدير الكلام في قول الشاعر: (ضعيفُ النكايةِ أعداءَه) ضعيف النكايةِ نكايةَ أعداءَه .

وفي هذا المذهب تكلُّف لا يُحتاج إليه .

٣- **ذهب أبو سعيد السِّيرَافي** : إلى أنّ الاسم المنصوب بعد المصدر المحلّى بأل منصوب بترع الخافض ، والتقدير : ضعيف النكاية في أعدائه .

ويُرَدّ على هذا الرأي : بأن النصب بترع الخافض سماعيّ غير قياسيّ فلا يُخَرَّج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام مَخْرج سواه .

قال الشاعر :

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَومٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

وقال الآخر :

لقد عَلِمَتْ أُوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا

- عيَّن الشاهد في البيتَين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

الشاهد في البيت الأول : بضربٍ ... رؤوسَ .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر المصدر المنوَّن المجرّد من أل والإضافة (بضرب) عمل فعله فنصب به المفعول به (رؤوس) .

الشاهد في البيت الثاني : الضربِ مِسمعا .

وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر المصدر المحلَّى بأل (الضرب) عمل فعله فنصب به المفعول به (مسمعَا) .

- إلام أشار الناظم بقوله : " ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ " ؟ وما اسم المصدر ؟

اسم المصدر : يدلّ على حدث مجرد من الزمن ، كالمصدر ، فهو يساوي المصدر في الدلالة على معناه . ومِن العلماء من يرى أنّ **اسم المصدر** : يدل على لفظ المصدر الذي

يدلّ على الحدث ، فيكون اسم المصدر دالا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر ، وعلى هذا يكون معنى المصدر ، ومعنى اسم المصدر مختلفين . (م)

ومن أمثلة اسم المصدر : صلاةٌ ، ووُضُوءٌ ، وغُسْلٌ ، وحَدِيثٌ ، وكَلاَمٌ ، وقُبْلَةٌ ، وسَلاَمٌ .

وأشار الناظم بقوله : " ولاسم مصدر عمل " إلى أنَّ : اسم المصدر يعمل عمل فعله ، ولكنه قليل . ومن ادّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وَهِمَ ، وسيأتي بيان الخلاف في ذلك .

ومن أمثلة إعمال المصدر قول الشاعر :

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوتِ عَنِّى وبعدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

فقد أعمل الشاعر اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل فنصب به المفعول به (المائةَ). ومنه حديث الموطَّأ : " من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امرأتَه الوضوءُ " فامرأته : مفعول به منصوب باسم المصدر قُبلة .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

إذا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءَ لَمْ يَجِدْ عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلاَّ مُيَسَّرَا

فالمرءَ : مفعول به منصوب باسم المصدر (عَون) .

ومنه قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلاَ تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أَلُوفَا

فالكرامَ : مفعول به منصوب باسم المصدر (عِشْرة) .

اذكر الخلاف في إعمال اسم المصدر .

اعلم أولا : أن اسم المصدر ثلاثة أنواع ، هي :

١- ما ليس علما لمعنى ، ولا مبدوءا بميم زائدة ، وهو الوارد في شواهد السؤال السابق ، وهذا النوع هو محل الخلاف ، وإليك البيان :

أ- منعه البصريون ، وأجازه الكوفيون ، والبغداديون .

ب- الناظم أشار إلى أنّ إعماله قليل ، وذلك بتنكير كلمة (عمل) في قوله : "ولاسم مصدر عمل " وتبعه على ذلك ابن عقيل .

ج- قال الصَّيْمَرِيُّ : إعماله شاذّ .

د- قال ضِيَاءُ الدِّين بن العلج : ولا يَبْعُدُ أنّ ما قام مقام المصدر يعمل عمله . ونُقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً .

٢- ما كان علماً لمعنى ، نحو : يَسَارِ ، وفَجَارِ ، وبَرَّة . وهذا النوع لا يعمل إجماعاً .

٣- ما كان مبدوءا بميم زائدة ، وهو ما يُسَمَّى بـ (المصدر الميمي) نحو : مَمَات ،ومَحْمَدَة ،ومَتْرَبة ،ومَنْجاة ،ومَفْسَدَة . وهذا النوع يعمل إجماعاً .(**م**)

- **ما الفرق بين المصدر ، واسم المصدر ؟**

ج٨- المصدر لا بدَّ أن يشتمل لفظا ، أو تقديراً على جميع حروف فعله الماضي الأصلية والزائدة ، وقد يكون زائدا عليها ، ولا ينقص من حروف فعله شيء إلا أن ينقص بسبب علّة صرفية ، ثم يُعَوَّضُ عن ذلك المحذوف ، وقد ينقص منه حرف في اللفظ ، ولكنه مُقَدَّرٌ

فمثال المصدر المشتمل لفظا على جميع حروف فعله الأصلية ، والزائدة : أَخَذَ : أَخْذٌ ، شَرِبَ : شُرْبٌ ، تَصَافَحَ : تَصَافُحٌ ، تَعَلَّمَ : تَعَلُّمٌ .

والمراد بقولنا : لفظاً (أي : أن تكون جميع الحروف التي في الفعل موجودة ومنطوقاً بها في المصدر) .

ومثال المصدر المشتمل لفظا على جميع حروف فعله مع زيادة عليها :

أَكْرَمَ : إِكْرَامٌ ، أَسْلَمَ : إِسْلاَمٌ (فإكرام ، وإسلام) مصدران فيهما زيادة الألف، وهذه الألف غير موجودة في الفعل .

ومثال المصدر الذي حُذف منه حرف ، ثم عُوِّض عنه بحرف آخر :

وَعَدَ : عِدَةٌ ، أَقَامَ : إِقَامَةٌ : سَلَّمَ : تَسْلِيمٌ (فَعِدة) مصدر حُذِف منه (الواو) الموجودة في الفعل (وعد) وقد عُوّض عنها (بالتاء) في آخر المصدر .

ومثله (أقام ، وسلَّم) فمصدر أقامَ : إقْوَامٌ ، فحذف حرف العلّة ، وعوِّض عنه (بالتاء) فأصبح المصدر (إقامة) وكذلك سلَّم : حذف التضعيف في المصدر ، وعوِّض عنه بالتاء في أوّل المصدر فأصبح (تسليم) .

ومثال ما حُذف منه حرف في اللفظ ، ولكنه مُقدّر : قَاتَلَ : قِتَالٌ ، ضَارَبَ : ضِرَابٌ . (فقِتال ، وضِرَاب) مصدران حُذف منهما الألف الموجودة في الفعل الواقعة بعد الحرف الأول (قاتل ، وضارب) ولم يُعَوَّضْ عنها بشيء ؛ لأنها موجودة في التقدير ؛ ولذلك نُطِق بها في بعض اللغات : قِيتَال وضِيرَاب ، فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة ؛ وسبب حذف الألف من المصدر : التخفيف .

أما اسم المصدر : فهو مُسَاوٍ للمصدر في المعنى ، ولكنه لا يشتمل على جميع حروف فعله الماضي ، بل ينقص عن حروف فعله من غير تعويض ، نحو (عَطَاء) فإنه مُسَاوٍ للمصدر (إعْطَاء) في المعنى ، ولكنه مخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظا وتقديراً من غير تعويض .

فلا بدّ في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية ، أو الزائدة ، وأن يكون النقص من غير تعويض ، ومن غير وجود المحذوف مقدرا ، وتأمّل ذلك فيما يلي :

تَوَضَّأَ المصدر : تَوَضُّؤٌ اسم المصدر : وُضُوءٌ .

قَبَّلَ المصدر : تَقْبِيلٌ اسم المصدر : قُبْلَةٌ .

تَكَلَّمَ المصدر : تَكَلُّمٌ اسم المصدر : كَلَامٌ .

أَعْطَى المصدر : إعْطَاءٌ اسم المصدر: عَطَاءٌ .

وقد زعم ابن الناظم أنّ (عطاء) مصدر ، وأنّ همزته قد حُذفت تخفيفا .

وهذا خلاف ما صَرَّح به غيره من النحويين .

المحاضرة الثانيـــــة

إعمالُ اسمِ الفاعلِ

شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِـــلٍ فِى الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّـــهِ بِمَعْـــزِلِ
وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْحَرْفَ نِـــدَا أَوْ نَفْياً أَوْجَـــا صِفةً أَوْ مُسْنَدَا

اسم الفاعل ، هو : الصفة الدالة على فاعل الحدث .

ويُصاغ من الفعل الثلاثي المجرّد على وزن فَاعِل ، نحو : كَاتِب ، وقَارِئ ، وعَالِم .

ويصاغ من غير الثلاثي المجرّد على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، نحو : مُعلِّم ، ومُنْتَصِر ، ومُبَعْثِر ، ومُسْتَقْبِل .

- **شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله .**

اسم الفاعل إمّا أن يكون مقترنا بأل ، أو مجرداً ، فإن كان مقترنا بأل عمل بدون شرط – كما سيأتي– وإن كان مجرّداً من (أل) عمل بشرطين ، هما:

١– **أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال** ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً الآن ، أو غداً . فزيداً : مفعول به منصوب باسم الفاعل (ضارب) .

والسبب في عمله : جَرَيَانُه على الفعل الذي هو بمعناه ، وهو الفعل المضارع

فهو مُوافِق للفعل المضارع لفظاً في الحركات ، والسكنات ؛ وتأمّل المضارع (يَضْرِبُ) واسم الفاعل (ضَارِبٌ) والفعل المضارع (يُقَاتِلُ) واسم الفاعل (مُقَاتِلٌ) .

وهو موافق له أيضاً في المعنى ؛ لأن كلاًّ منهما يدل على الحدث في الحال ، والاستقبال .

أما إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فلا يعمل؛ لعدم جَرَيانه في اللفظ على الفعل الماضي ، فـــ (ضَارِب) لايوافق الفعل الماضي (ضَرَبَ) في حركاته ، وسكناته ولكنه موافق لـــه

في المعنى فقط ، فكلّ منهما يدل على الحدث في الماضي ؛ ولذلك لا يصح قولك : هـــذا ضاربٌ زيداً أمسِ ، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به لضارب ،بل يجب إضافته ؛ فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ .

٢- **أن يكون اسم الفاعل معتمداً على استفهام ، أو نداء ، أو نفي ؛ أو أن يقع صفة والموصوف مذكور ، أو أن يقع خبراً** ؛ والعِلّة في ذلك تقريبه من الفعل .

فمثال المعتمد على استفهام : أضاربٌ زيدٌ خالداً ؟ ونحو : أقائلٌ أخوك الصدقَ ؟

ومثال المعتمد على النداء : يا ضارباً زيداً ، ونحو : يا طالعاً جبلاً .

ومثال المعتمد على النفي : ما ضاربٌ زيدٌ خالداً ، ونحو : غيرُ مُضَيِّعٍ نفسَه عاقلٌ .

ومثال وقوعه صفة (والصّفة تشمل : النعت ، والحال) فمثال النعت :

مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً (والموصوف مذكور ، وهو : برجلٍ) .

ومثال الحال قولك : جاء زيدٌ راكباً فرساً . وهذا هو معنى قوله : " أو جا صِفة " .

ومثال وقوعه خبراً (والخبر يشمل : خبر المبتدأ ، وخبر ناسخه ، أو مفعوله) فمثال خبر المبتدأ : زيدٌ ضاربٌ خالداً . ومثال خبر الناسخ :كان زيدٌ ضارباً خالـــداً ، وإنّ زيـــداً ضاربٌ خالداً . ومثال مفعول الفعل الناسخ : ظننت زيداً ضارباً خالداً ، وأعلمت زيـــداً عمراً ضارباً خالداً . وهذا هو معنى قوله :

" أو مُسْنداً "

- ما رأي الكسائي في إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ؟

ج٣- أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ فذراعيه : مفعول به منصوب باسم الفاعل (باسط) وهو بمعنى الماضي . وخَرَّجه غيره على أنه حكاية حالٍ ماضية .

(**م**) ومعنى حكاية الحال : أنْ يُقَدِّرَ المتكلّم نفسه موجوداً في وقت الحادثة ، وعلى ذلك يكون (باسط) بالنسبة للمتكلّم في حكم المستقبل ، والدليل على ذلك قوله تعـــالى في

الآية ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ . واعلم أنّ المراد بالمتكلّم الذي يقدّر نفسه موجوداً في وقت الحادثة غير الله تعالى . (م)

اعتماد اسم الفاعل المجرَّد
على موصوف مقدَّر

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِى وُصِفْ

ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

عرفنا أنّ من شروط إعمال اسم الفاعل أن يقع صفة والموصوف مذكور ، نحو : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً . فضارب : اسم فاعل عَمِلَ عَمَلَ فعله فنصب (زيدا) لأنه معتمد على موصوف مذكور ، هو: رجل .

وفي هذا البيت يقول الناظم : إنّ اسم الفاعل قد يعتمد على موصوف مقدّر (محذوف) فيعمل عمل فعله (كما لو اعتمد على موصوف مذكور) نحو : كم قائدٍ سيارتَه لايهتمُّ بالآخرين . فقائد: اسم فاعل وقع صفة لموصوف مقدّر، تقديره : كم رجلٍ قائدٍ ، فعمل عمل فعله ونصب المفعول به (سيارتَه) .

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر :

وكم مَالِىءٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيءِ غَيْرِهِ إذا رَاحَ نَحْوَ الْجُمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَى

فعينيه : مفعول به منصوب بـ (مالئ) ومالئ : اسم فاعل وقع صفة لموصوف محذوف ، تقديره : وكم رجلٍ مالئٍ .

ومن ذلك قول الشاعر :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يوماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

فناطح : اسم فاعل وقع صفة لموصوف محذوف ، تقديره (كوَعِلٍ ناطحٍ) فَعمِل عَمل فعله ونصب مفعوله (صخرةً) .

إعمال اسم الفاعل المقترن
بأل الموصولة

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِى الْمُضِـــى وَغَـــيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَـــدِ ارْتُضِـــى

حكم إعمال اسم الفاعل المقترن بأل

وحكمه : أنه يعمل مطلقا بدون شرط سواء أكان ماضيا ، أم مستقبلا ، أم حالا ، وسواء أكان معتمداً على شيء ، أم غير معتمد ، نحو : هذا الضاربُ زيداً الآن ، أو غـــداً ، أو أمسِ ؛ وعِلّة عمله بدون شرط : أنه مع فاعله وقع صِلَة فهو بمنزلة الفعل ، والفعل يعمل ماضيا وغير ماضٍ ،وكذلك ما حلّ محلَّه .

– ما الخلاف في إعمال اسم الفاعل المقترن بأل بدون شرط ؟

١– **المشهور من قول النحويين** : إعمال اسم الفاعل المقترن بأل بدون شرط .

٢– **جماعة من النحويين ، منهم الرُّمَّاني** : إذا وقع اسم الفاعل صلة لأل فإنه لا يعمل إلا ماضيا ، ولا يعمل مستقبلا ، ولا حالا .

٣– **زعم بعضهم** : أنه لا يعمل مطلقا ، وأن المنصوبَ بعده منصوبٌ بإضمار فعل .

٤– **زعم ابن الناظم بدر الدين** : أنه يعمل ماضيا ، ومستقبلا ،وحالا باتِّفاق .

إعمال اسم الفاعل المثنى ، والمجموع
عمل اسم الفاعل المفرد

وَمَـــا سِوَى الْمُفْـــرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

– ما حكم إعمال اسم الفاعل المثنى ، والمجموع ؟

اسم الفاعل المثنى ، والمجموع يعمل عمل اسم الفاعل المفرد بشروطه وأحكامه السابقة ، نحو : هذان الضَّاربان زيداً . فزيداً : مفعول به منصوب باسم الفاعل المثنى (الضَّاربان) ونحو: هؤلاء الفاعلون الخيرَ . ومنه قوله تعالى : ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ ونحو : هُنَّ الفاعلاتُ الخيرَ . ومنه ما ورد بنصب (ضُرَّه ، ورحمتَه) في قوله تعالى: ﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ﴾ ونحو : هؤلاء الضُّرَّابُ زيداً ، وهؤلاء الضَّوَارِبُ زيداً .

قال الشاعر :

والقَاطِنَاتِ البَيْتَ غَيْرِ الرُّيَّمِ أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى

وقال الآخر :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فى قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

عيِّن الشاهد في البيتين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

الشاهد في البيت الأول : أوالفاً مكّةَ .

وجه الاستشهاد : نَصب الشاعر (مكة) بـ (أوالف) الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل المفرد (آلِفَة) وهذا شاهد على إعمال اسم الفاعل المجموع عمل الفعل .

الشاهد في البيت الثاني : غُفُرٌ ذنبَهم .

وجه الاستشهاد : نصب الشاعر

(ذنبَهم) بـ (غُفُر) الذي هو جمع (غَفُور) وهو من صِيغ المبالغة . وهذا شاهد على إعمال صيغة المبالغة المجموعة عمل الفعل .

المحاضرة الثالـــثة

إعمال اسم المفعول

شروطُه ، وعملُه

وَكُلُّ مَـــا قُـــرِّرَ لِاسْـــمِ فَاعِـــلِ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِـــلاَ تَفَاضُلِ

فَهْـــوَ كَفِعْـــلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِى مَعْنَاهُ كَـــ الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِى

اسم المفعول ، هو : ما اشْتُقَّ من الفعلِ المبني للمجهول للدلالة على ما وقع عليه الفعل . ويصاغ من الثلاثي المجرّد على وزن (مَفْعُول) نحو: ضُرِبَ : مَضْرُوبٌ ،كُتِبَ : مَكْتُوبٌ .

ويصاغ من غير الثلاثي على لفظ مضارعه المبني للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، نحو : يُطَالَبُ : مُطَالَبٌ ، يُسْتَخْرَجُ : مُسْتَخْرَجٌ ، يُعْطَى : مُعْطًى .

شروط إعماله

اسم المفعول كاسم الفاعل إمَّا أن يكون مقترناً بأل ، أو مجرَّداً منها ، وكلُّ ما اشْتُرط في اسم الفاعل يُشترَط كذلك في اسم المفعول ، فَالْمُجَرَّدُ مِن (أل) يَعْمل بشرطين :

١- أن يكون بمعنى الحال ، أوالاستقبال .

٢- أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي ، أو نِداء ...إلخ (راجع س٢في اسم الفاعل) وذلك نحو : أمضروبٌ الزَّيدان الآن ، أو غداً .

والمقترن بـــ (أل) يعمل مُطلقا بدون شرط ، نحو : جاء المضروبُ أبوهما الآن ، أو غداً ، أو أمسِ . وهذا هو المراد من قول الناظم : " وكلّ ما قُرِّر لاسم فاعل ...إلى آخر البيت " .

– ما عمل اسم المفعول ؟

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ؛ لأن اسم المفعول مِثْـــل الفعـــل المـــبني للمجهول في المعنى ، والعمل فيرفع المفعول به على أنه نائب فاعل ، كما يرفعه الفعل المبني

للمجهول ، فكما تقول: ضُرِبَ الزيدان ، تقول كذلك: أمضروب الزيدان ؟ فالزيدان : نائب فاعل . هذا إذا كان متعديا إلى مفعول واحد ، فإن كان مُتعديا إلى مفعولين رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو : أَمُلْبَسٌ الفقيرُ ثوباً ؟ فالفقير : نائب فاعل ، وثوباً : مفعول ثانٍ ؛ فكأنك قلتَ : أُلْبِسَ الفقيرُ ثوباً . ومِثل ذلك قول الناظم : الْمُعْطَى كَفَافاً يكتفي ، فنائب الفاعل : ضمير مستتر يعود إلى الألف واللام ؛ لأن (أل) هنا موصول بمعنى (الذي) وكفافاً : مفعول ثانٍ ، وجملة يكتفي : خبر للمبتدأ (المعطى) .

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه

وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنىً كَـ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ

– هل يجوز إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ؟ وهل يجوز ذلك في اسم الفاعل؟

يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه الظاهر (نائب الفاعل) فتقول: زيدٌ مضروبُ العبدِ . فالعبد: مضاف إليه ،وهو نائب فاعل في الأصل ؛ إذ أصله : زيدٌ مضروبٌ عبدُه . ومن ذلك قول الناظم: الورعُ محمودُ المقاصدِ . فالمقاصد : مضاف إليه ، وأصله نائب فاعل : الورعُ محمودٌ مقاصدُه .

ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؛ فلا تقول : مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً . والأصل: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً . فالأب في المثال الأول: مضاف إليه ، وهذا غير جائز ؛ لأن اسم الفاعل لايُضاف إلى مرفوعه (الفاعل) وفي المثال الثاني (أبوه) فاعل ، وهذا هو الأصل .

– هل ثبت الإجماع على عدم جواز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه ؟ وضّح ذلك .

إذا كان اسم الفاعل من فعل لازم كَـ (ضَامِر ، وطَاهِر ، وحَامٍ) جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً إنْ أُريد به الثُّبُوت والدَّوام ؛ لأنه يصير حينئذ صِفَة مُشَبَّهة ، نحو : ضامر البَطْنِ ، وطاهر النّفسِ ، وحامي الدِّيارِ .

وإذا كان اسم الفاعل من فعل متعدٍ إلى مفعولين امتنعت إضافته إلى مرفوعه إجماعاً .

وإذا كان من فعل متعدٍ لمفعول واحد ، فللنحاة فيه ثلاثة أقوال :

١– لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه مُطلقا . وهذا رأي جمهور النّحاة .

٢– تجوز إضافته إلى مرفوعه إنْ لم يَلْتَبِس فاعله بمفعوله ، نحو : مررت برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً .

٣– تجوز إضافته إنْ حُذِف مفعوله – وهذا رأي ابن عصفور – ويَشْهَد له قول الشاعر :

ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاَّماً وإنْ ظُلِمَا ولا الكَـرِيمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُـرِمَا

فالرَّاحم : اسم فاعل أضيف إلى فاعله (القلبِ) وقد حُذِف المفعول ؛ لأنّه غير مقصود فليس الغرضُ بيانُ مَنْ وقعت عليه الرَّحمة .

المحاضرة الرابعة

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ باسمِ الفاعلِ

علامتها

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَــرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ

المراد بالصِّفة : ما دلَّت على معنى ، وذات. وتشمل : اسم الفاعل ، واســم المفعــول ، والصِّفة المشبَّهة ، واسم التفضيل .

* والصِّفة المشبَّهة ، هي : اسم مشتق من الفعل اللازم ؛ للدلالة على الثبوت والــدَّوام ، نحو : محمدٌ جميلٌ وَجْهُه ، حَسَنٌ خُلُقُه . *

ووجه الشَّبه بينها وبين اسم الفاعل : أنها كاسم الفاعل ، تدلّ على الحدث ، ومَنْ قامَ به ، وأنها تُؤَنَّث ، وتُذكَّر ؛ وتُثَنّى ، وتُجْمَع . (م)

- **ما العلامة التي تتميَّز بها الصّفة المشبَّهة عن اسم الفاعل ؟**

علامتها التي تتميَّز بها الصِّفة المشبَّهة عن اسم الفاعل : استحسان جَرِّ فاعلها بإضافتها إليه ، نحو : محمدٌ جميلُ الوجهِ ، حَسَنُ الْخُلُقِ ، طاهرُ القَلْبِ . فالوجه ، والخُلُق ، والقَلْــب ، في الأصل (فاعل) مرفوع بالصِّفة المشبَّهة . فالأصل أن تقول : جميلٌ وجهُه ، حَسَــنٌ خلُقُه ، طاهرٌ قلبُه . وهذا مراده بالبيت .

أما اسم الفاعل فلا يُضاف إلى فاعله ، فلا تقول : محمدٌ ضاربُ الأبِ عمــراً ، تريــدُ : ضاربٌ أبوه عمراً .

وأما اسم المفعول فيجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : زيدٌ مضروبُ الأبِ . وهو حينئذٍ جارٍ مَجْرى الصِّفة المشبهة في إفادة الثبوت والدوام .

* ومن العلامات التي تَتَمَيَّز بها الصِّفة الْمُشَبَّهَة : أن الصّفة المشبَّهة تدلّ على صفة ثابتة ، وأنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، وأنها تدل على الحاضر .

أما اسم الفاعل فيدلُّ على صفة مُتَجَدِّدَة غير ثابتة ، ويأتي من اللاَّزم ، والمتعدِّى ، ويصلح للأزمنة الثلاثة . *

شروط صِياغة الصِّفة المشَبَّهة
وحكم مُوَازنتها المضارع

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

– ما شروط صياغة الصِّفة المشبَّهة ؟ وما حكم موازنتها المضارع ؟

لِصَياغة الصِّفة المشبَّهة شرطان ، هما :

١– أن الصِّفة المشبهة لا تصاغ قياساً إلا من فعل لازم ، كطَاهِرٍ مِنْ طَهُرَ ، وجَمِيلٍ من جَمُلَ ،وحَسَنٍ من حَسُنَ . وهذا معنى قوله : "وصوغها من لازم". وقد تصاغ من المتعدّي ولكنه مقصور على السّماع ، نحو : رَحِيم ، وعَلِيم .

٢– أنّ تكون للحال . وهو مراد الناظم بقوله : " لحاضر " فلا تقول : زيدٌ حَسَنُ الْخُلُقِ غداً ، أو أمسِ .

وأما حكم موازنتها المضارع : فالصِّفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي فإنها لا تلزم أن تكون جارية على وزن المضارع في حركاته ، وسكناته فقد تكون على وزنه ، نحو : طَاهِرُ القلبِ ، مُعْتَدِلُ القَامَةِ (وهذا قليل فيها) .

والكثير أنها لا تكون على وزنه ، نحو : جَمِيلُ الظَّاهِرِ ، وكَرِيمُ الأبِ ، وحَسَنُ الوجهِ .

أما إن كانت من فعل غير ثلاثي فيجب مُوازنتها المضارع ، نحو : مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ .

هل قولنا : " طاهر القلب " صفة مشبهة ، أو اسم فاعل ؟

إذا قُصِدَ باسم الفاعل ، أو اسم المفعول معنى الثبوت ، والدَّوام فهو صِفة مشبّهة ، كطاهر القلب ، ونَاعِم العيش ، وممدوح السِّيرة ، ومُنَقَّى السَّريرة .

وكذلك إذ اقصدت بالصِّفة المشبهة معنى الحدوث ، والتَّجَدُّد عَدَلْتَ بها عـــن وزنهـــا إلى وزن اسم الفاعل ؛ فتقول في (فَرِحٍ ، وشُجَاعٍ ، وحَسَنٍ) : فَارِح ، وشَاجِع ، وحَاسِن .

عمل الصِّفة المشبهة
وشروط عملها

وَعَمَـــلُ اسْمِ فَاعِـــلِ الْمُعَـــدَّى لَهَـــا عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَـــدْ حُدَّا

– ما عمل الصِّفة المشبهة ؟

تعمل الصِّفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدِّي فترفع ، وتنصب ، نحو : زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ . فالوجهَ : منصوب على التَّشبيه بالمفعول به ، والفاعل : ضمير مســـتتر في (حَسَـــنٌ) تقديره (هو) ونحو : زيدٌ حَسَنٌ وجهُه . فوجهُه : فاعل مرفوع بالصفة المشبهة .

ويشترط لعمل الصّفة المشبهة ما اشترط لعمل اسم الفاعل ، وهو : أنـــه لا بـــدّ مـــن الاعتماد على نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أو مخبر عنه – كما في المثالين الســـابقين – وهذا الاعتماد هو معنى قوله : "على الحدِّ الذي قد حُدَّا "

(أي : قد حُدَّا لاسم الفاعل) .

وتتميز الصِّفة المشبهة عن اسم الفاعل بجواز جرّ فاعلها بإضافتها إليه ، نحو : حَسَنُ الخلقِ ، وطاهر القلبِ ؛ كما بيَّنَّا ذلك سابقا.

حكم تقديم معمول الصِّفة المشبهة عليها
وبيان وجوب أن يكون معمولها سَبَبِيّاً

وَسَبْقُ مَـــا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَـــوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَـــبْ

– ما حكم تقديم معمول الصِّفة المشبهة عليها ؟ وهل يجوز ذلك في اسم الفاعل ؟

لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها – وهو الشبيه بالمفعول به – فلا يجوز قولك : زيدٌ الوجهَ حسنٌ ، بتقديم معمولها الشبيه بالمفعول به (الوجهَ) عليها ؛ وذلك لأن الصِّفة المشبهة فرع في العمل عن اسم الفاعل فعجزتْ عنه وقَصُرَت .

أما اسم الفاعل فيجوز فيه تقديم معموله عليه ؛ فتقول : زيدٌ عَمْراً ضارِبٌ .

أحوال الصِّفة المشبَّهة ومعمولها
والأوجه الإعرابية لمعمولها

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ
بِهَا مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا مَعْ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلاَ
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

اذكر أحوال الصّفة المشبّهة ، وأحوال معمولها .

للصِّفة المشبهّة حالان ، هما :

أ- أن تكون مقترنة بـ (أل) نحو : الْحَسَنُ ، الْجَمِيلُ ، الْحَزِينُ .

ب- أن تكون مُجَرَّدة من (أل) نحو : حَسَنٌ ، جَمِيلٌ ، حَزِينٌ .

وبناءً على هذين الحالين فإنَّ **لمعمول** الصِّفة المشبّهة أحوال ستة ، هي :

١- أن يكون المعمول مقترنا بـ (أل) نحو : الْحَسَنُ الوجهُ ، وحَسَنٌ الوجهَ . فالمعمول (الوجه) مقترن بأل مع الصِّفة المشبهة المقترنة بأل ،ومع المجرّدة منها.

٢- أن يكون مضافا لما فيه (أل) نحو : الْحَسَنُ وَجْهِ الأب ، وحسنُ وجهِ الأب .

٣- أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف ، نحو: مررت بالرجلِ الحسنِ وَجهُه ، ومررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُه .

٤- أن يكون مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو مررت بالرجلِ الحسنِ وجهُ غلامِه ، ونحو: مررت برجلٍ حسنٍ وجهُ غلامِه . فالمعمول (وجه) مضاف إلى (غلام) الذي هو مضاف إلى ضميرٍ عائدٍ إلى الموصوف (الرجل) .

٥- أن يكون مجرّداً مِن (أل) ولكنه مضاف ، نحو : الحسنُ وجهُ أبٍ ، وحسنٌ وجهُ أبٍ .

٦- أن يكون مجرّدا من (أل) والإضافة ، نحو : الحسنُ وجهاً ، وحسنٌ وجهاً .

وبذلك يُصْبِح المجموع (١٢) حالة ؛ لأن لكل حالة في المعمول مثالين للصِّفة المشبهة ، أحدهما مقترن بـــ (أل) والآخر مجرَّد منها .

- اذكر الأحوال الإعرابية لمعمول الصِّفة المشبّهة .

علمت سابقاً أنَّ الصِّفة المشبّهة ترفع معمولها على أنّه فاعل ، وتنصبه على أنه شبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة .

وتَجُرُّه بإضافتها إليه ؛ فلمعمولها ثلاثة أوجه : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، والْجَرُّ .

- هل تجوز الأوجه الثلاثة لمعمول الصِّفة في جميع الأحوال ؟ وضّح ذلك .

لا . لا تجوز الأوجه الثلاثة (الرفع ، والنصب ، والجر) في جميع الأحوال ، وإليك بيان ذلك :

١- **إذا كانت الصِّفة المشبهة مجرّدة من (أل)** جاز في معمولها الأوجهُ الثلاثةُ في جميع الأحوال السِّتة للمعمول ؛ فتقول: محمدٌ حَسنٌ وجهُه، وحَسَنٌ الوجهَ ؛ وحَسَنٌ وجهاً ، وحسنُ الوجهِ ؛ ومحمد حَسَنٌ وجهُ الأبِ ،وحَسَنٌ وجهَ الأبِ، وحَسَنُ وجهِ الأبِ ؛ ومررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُه ، وحَسَنٍ وجهَه ... وهكذا في بقيّة الأحوال الستة للمعمول .

٢- **إذا كانت الصِّفة المشبّهة مقترنة بـــ (أل)** جاز في معمولها الرفع ، والنصب في جميع أحوال المعمول الستة ، أمَّا الجر فلا يجوز إلا في حالين فقط من الأحوال السِّتَة ، هما :

أ- أنْ يكون المعمول مقترنا بـــ (أل) ، نحو : الحسنُ الْخُلُقِ .

ب- أن يكون المعمول مضافا إلى ما فيه (أل) ، نحو : الحسنُ خُلُقِ الأبِ .
وما سبق هو مراد الناظم من قوله : " فَارْفَعْ بها ... إلى قوله : أو مجرَّداً " .

- ما الأحوال التي يمتنع فيها جرّ معمول الصِّفة المشبّهة ؟

ذكرنا أنه إذا كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ (أل) فإنه لا يجوز جرّ معمولها إلا في حالين فقط ، ونذكر هنا الأحوال التي يمتنع فيها جرّ معمول الصِّفة المشبهة المقترنة بـ (أل) وهي أربعة أحوال :

١- إذا كان المعمول مضافا إلى ضمير الموصوف ، نحو : محمدٌ الحسنُ وجهُه .
٢- إذا كان المعمول مضافا إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : الحسنُ وجهُ غلامِه .
٣- إذا كان المعمول مجرّداً من (أل) والإضافة ، نحو : الحسنُ وجهاً .
٤- إذا كان المعمول مضافاً إلى مجرّد من (أل) والإضافة ، نحو : الحسنُ وجهُ أبٍ .

وهذا هو معنى قول الناظم: " ولا تَجْرُرْ بها ... إلى قوله: ومن إضافة لتاليها " .
ومعنى قوله : " سُماً " (أي : اسماً) .

* فكل الأحوال السابقة تُرفع ، وتُنصب ، وتُجرّ بالصفة المشبهة إلا إذا كانت الصِّفة المشبهة مقترنة بأل فيمتنع الجر في أربع مسائل ، كما بيَّنّا ذلك في هذا السؤال . *

- ما مراد الناظم بقوله:"مصحوب أل وما اتَّصل بها مضافا أو مجرّداً "؟

مراده بقوله : "مصحوب أل " (أي : المعمول المقترن بأل) .

ومراده بقوله : "وما اتّصل بها مضافا أو مجرّداً " (أي : المعمول المتّصل بالصفة المشبهة سواء أكان المعمول مضافا ، أو مجرداً من أل ، والإضافة) ويدخل في قوله : " مضافا " المعمول المضاف إلى ما فيه (أل) ، نحو : وجه الأب ، والمضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : وجهه ، والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : وجه غلامه ، والمضاف إلى المجرد من أل والإضافة ، نحو : وجه أبٍ .

المحاضرة الخامسة

التَّعَجُّبُ

صِيغَتَا التَّعَجُّبِ ، وإعرابهما

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْـــدَ مَـــا تَعَجُّبًـــا أَوْ جِئْ بِـــأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا
وَتِلْوَ أَفْعَـــلَ انْصِبَنَّهُ كَـــ مَـــا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْـــدِقْ بِهِمَـــا

للتّعجب صِيغتان قِيَاسِيَّتان ، هما: ما أَفْعَلَهُ ! وأَفْعِلْ بِهِ ! ، نحو قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴾، وقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾، ونحو قول الناظم : مـــا أَوْفَـــى خَلِيلَيْنَا ! ، ونحو : أَصْدِقْ بِهِمَا ! .

وللتعجب أساليب سَمَاعيّة ، منها : سبحانَ اللهِ ! للهِ دَرُّه فارساً ! ، والاستفهام المقصود منه التعجّب ، كما في قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ... ﴾ ... إلخ .

كيفية أعراب صِيغتي التّعجّب، وما معنى كلّ صِيغة منهما ؟

إعراب الصيغة الأولى ، ومثالها : مَا أَحْسَنَ زيداً !

ما : اسم تعجُّب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ .

أحسنَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح ، والفاعل : ضمير مستتر وجوباً ، تقديره

(هو) يعود إلى (ما) والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ما) .

زيداً : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ومعنى هذه الصِّيغة : شيءٌ أحسنَ زيداً (أي : جَعله حَسَناً) .

إعراب الصّيغة الثانية ، ومثالها : أَحْسِنْ بزيدٍ !

أحسنْ : فعل أمر للتَّعجّب مبني على السكون .

بزيدٍ : الباء حرف جر زائد مبني على الكسر ، وزيدٍ : فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد . والمعنى : صار زيدٌ ذا حُسْنٍ .

وهناك إعراب آخر – وهو مشهور عند البصريين – وهو :

أحسنْ : فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر .

بزيدٍ : الباء حرف جر زائد ، وزيدٍ : فاعل فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد .

والمعنى : حَسُنَ زيدٌ (أي : صار ذا حُسْنٍ) .

وإنَما حوّلوا الفعل إلى صورة الأمر ؛ ليكون بصورة الإنشاء ، ولمَّا كان فعل الأمر لا يأتي فاعله اسما ظاهرا زادوا (الباء) ليكون الفاعل على صورة الفَضْلة ، فيكون فاعلا محلاً. (**م**)

* **أما الكوفيون فيعربونه هكذا** :

أحسنْ : فعل أمر مبني على السكون ، والفاعل : ضمير مستتر تقديره : أنت .

(وفي عَوْدِ الضمير خِلاف) .

بزيد : الباء حرف جر زائد ، وزيدٍ : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد .

والمعنى : ياحُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ (أي احْكُمْ بِحُسْنِه) . *

– **اذكر آراء العلماء في نوع (ما) التعجبيّة ، واذكر ما يترتّب على ذلك من اختلاف في المعنى ، والإعراب .**

١– **سيبويه** : يرى أنها نكرة تامَّة ، بمعنى : شيء .

والنكرة التَّامة ، هي : التي لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها .

وعلى هذا الرأي تكون (ما) مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها . والمعنى : شيءٌ أحسنَ زيداً (أي جعله حسنا) .

٢- **الأخفش** : يرى أنها معرفة ناقصة ، بمعنى : الذي (أي : إنها اسم موصول) يحتاج إلى ما بعده ليكون صلة ، وعلى هذا تكون (ما) مبتدأ ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها صلة الموصول ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي أحسنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ ، وهذا هو المعنى .

٣- **الفَرَّاء ، وابن دَرَسْتَويه** : يريان أنها استفهاميّة ، ونُقِل ذلك عن الكوفيين .

وعلى هذا تكون (ما) مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، والمعنى : أيُّ شيءٍ أحسنَ زيداً ؟

٤- **قول آخر للأخفش** : يرى أنها نكرة ناقصة (أي: تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها) وعلى هذا تكون (ما) مبتدأ ، والجملة بعدها صفة لها ،

والخبر محذوف ، والتقدير : شيءٌ أحسنَ زيداً عظيمٌ .

- **ما الدليل على فِعْلية صيغتي التّعجب ؟**

اسْتُدِلَّ على فعلية (ما أَفْعَلَ) بلزوم نون الوقاية له إذا اتّصلت به ياء المتكلم ، نحو : ما أَفْقَرني إلى عفو الله .

واسْتُدِلَّ على فعلية (أَفْعِلْ) بدخول نون التوكيد عليه ، كقول الشاعر :

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا

الشاهد فيه : أحريا ، فقد أكَّد الشاعر صيغة التَّعجب بالنون الخفيفة ، ثم أبدل النون ألفا في الوقف ، والأصل : وأَحْرِيَنْ .

ومعلوم أنّ نون الوقاية ، ونون التوكيد تختصان بالأفعال .

حكم حذف المتعجَّب منه

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

– ما حكم حذف المتعجَّب منه ؟ وما شرط حذفه ؟

يجوز حذف المتعجَّب منه في كلا صيغتي التعجُّب (ما أفْعَلَه ، وأَفْعِلْ بِهِ) بشرط أنْ يدلّ عليه دليل . وهذا معنى قوله:" إن كان عند الحذف معناه يَضِح" (أي : معناه يتَّضِحْ) .

فمثال الحذف في صيغة ما أفعله ، قول الشاعر :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً على عَمْرٍو وما كَانَ أَصْبَرَا

فحذف الشاعر المتعجَّب منه ، وهو الضمير ، والتقدير : وما كان أصبرها ؛ وقد جاز حذفه لدلاله ما قبله عليه ، وهو : أم عمرٍو .

ومثال حذف صيغة أَفْعِلْ به ، قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ والتقدير – والله تعالى أعلم – وأبصر بهم ، فحذف المتعجب منه (بهم) لدلالة ما قبله عليه ؛ وذلك لأن (أبصر) معطوف على (أسمعْ بهم) وقد ذُكر المتعجب منه؛ ولذلك يرى جماعة من النحاة أنه يكثر حذف المتعجّب منه في صيغة (أفعل به) إذا كان معطوفا على مِثله قد ذُكِر معه المتعجّب منه ، كما في الآية السابقة .

قال الشاعر :

فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيداً وإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

عيّن الشاهد ، وما وجه الاستشهاد فيه ؟

الشاهد : فأجدر . **وجه الاستشهاد** : حذف الشاعر المتعجب منه وهو فاعل (أجدر) والتقدير : أجدرْ بِهِ ، وهذا الحذف شاذّ ؛ لأن (أجدر) غير معطوف على مثله .

ذهب بعض النحويين إلى أن هذا الحذف جائز غير شاذّ ؛لوضوح المعنى ، فهم يرون أن العِبرة بوضوح المعنى سواء أكان بالعطف ، أم بغيره . (**م**)

حكمُ تَصَرُّفِ فعلي التَّعجُّبِ

وَفى كِلاَ الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

– ما حكم تصرُّف فعلي التّعجّب ؟

فعلا التّعجّب لا يتصرفان ، بل يلزم كلٌّ منهما صيغة واحدة فلا يُستعمل من (ما أَفْعَلَه) غير الماضي ، ولا يُستعمل من (أَفْعِلْ به) غير الأمر ، وهذا بالإجماع .

شروطُ صِيَاغَةِ فِعْلَي التَّعَجُّبِ

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِى ثَلاَثٍ صُرِّفَا ... قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِى انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِى وَصْفٍ يُضَاهِى أَشْهَلاَ ... وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

يُشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط ، إذا تحقَّقَت تُعُجِّبَ من الفعل مباشرة ، وإذا لم يتحقَّق شرط منها أَتَيْنَا بفعل آخَر تتحقَّق فيه الشروط – وسيأتي بيان ذلك في البيت الآتي – .

أما الشروط السَّبعة ، فهي :

١– أن يكون الفعل ثلاثياً ، فلا يُصَاغان من غير الثلاثي المجرَّد ، كدحرج ، وانطلق ، واستخرج .

٢– أن يكون مُتصرِّفا ، فلا يُصَاغان من فعل جامد ،كنِعْم ، وبئس ، وعسى ، وليس .

٣– أن يكون معناه قابلا لِلْمُفَاضَلَة ، فلا يصاغان من نحو : مات ، وفَنِيَ ، وغَرِقَ ، وعَمِيَ ، ونحوها ؛ لأنها غير قابلة للمُفَاضَلَة ، فالموت واحد ، وكذلك الفَنَاء ، والغَرَق ، والعَمَى .

٤– أن يكون تامّا ، فلا يُصَاغان من الفعل النَّاقص ، ككان وأخواتها. وأجازه الكوفيون ؛ يقولون : ما أَكْوَنَ زيداً قائماً ! .

٥– أن يكون مُثْبَتاً ، فلا يصاغان من الفعل المنفيّ سواء أكان ملازما للنّفي ، أم غير مُلازم . فمثال الفعل الملازم للنّفي : ماعَاجَ فلانٌ بالدَّواء (أي ما انْتَفَعَ به) فالفعل (عاج) الذي مضارعه (يَعِيجُ) ملازم للنفي في أغلب أحواله لا يُفارقه إلا نادراً .

ومثال غير الملازم للنفي : ما ضربتُ زيداً . فالفعل (ضرب) يُستعمل في النّفي ، كما في المثال ، ويُستعمل بغير النّفي كثيراً ؛ تقول : ضربتُ زيداً .

٦- ألاَّ يكون الوَصْفُ منه على وزن أَفْعَلَ الذي مؤنثه فَعْلاَءُ ، فلا يُصاغان من الأفعال الدَّالَّة على الألوان ، كسَوِدَ ، وحَمِرَ ؛ لأن الوصف منها يكون على وزن أَفْعَلَ ومؤنثه فَعْلاَءُ ؛ تقول : أَسْوَدُ سَوْدَاءُ ، وأَحْمَرُ حَمْرَاءُ ؛ ولا يصاغان

من الأفعال الدالة على العُيوب ،كحَوِلَ ،وعَوِرَ ؛ لأن الوصف منها على أَفْعَلَ فَعْلاَءَ ؛ تقول : أَحْوَلُ حَوْلاَءُ ، وأَعْوَرُ عَوْرَاءُ .

٧- أن يكون مبنياً للمعلوم ، فلا يصاغان من الفعل المبني للمجهول ،كضُرِبَ ، ويُضْرَبُ ؛ احترازاً من اللَّبس . فإذا صُغْتَه من المبني للمجهول (ضُرِبَ) فقلت : ما أَضْرَبَ زيداً ، الْتَبَسَ الأمر على السَّامع فلا يَدري أتتعجَّبُ من أنه ضارب أم مضروب ؟ ويجوز ذلك إنْ أُمن اللَّبس ، كأن يُصاغ من الفعل الذي لا يأتي إلا مبنيّا للمجهول ، نحو : زُهِيَ علينا ، وعُنِيْتُ بالأمرِ ؛ فتقول : ما أَزْهَاهُ علينا ! وما أَعْنَاهُ بالأمرِ ! .

وإليك الآن بعض الأمثلة لأفعال تحققت فيها الشروط :

١- ما أَعْدَلَ القَاضِي ! فالفعل (عَدَل) ثلاثي ، تامٌّ ، مُثبت ، مبني للمعلوم ، متصرِّف ، ليس الوصف منه على (أَفْعَل) قابل للمُفاضلة ؛ لأن العَدْل في النَّاس ليس بدرجة واحدة .

٢- ما أَنْقَى الماءَ ! ٣- ما أَوْفَى خليلَنا ! ٤- أَصْدِقْ بأبي بكرٍ ! .

المحاضرة السادسة

كَيْفِيَّة التعجب من الفعل الذي
لم تتحقَّق فيه الشروط

وَأَشْـــدِدَ أَوْ أَشَـــدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
وَمَصْـــدَرُ العَادِمِ بَعْـــدُ يَنْتَصِبْ وَبَعْـــدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَـــا يَجِبْ

– **كيف يُتعجَّب من الفعل الذي لم تتحقَّق فيه الشروط ؟**

الفعل الذي لم تتحقَّق فيه الشروط يُتَوصَّل إلى التعجُّب منه بفعل آخر تتحقَّق فيه الشروط ، كَـــ (أَشْدِدْ ، أو أَشَدَّ) ونحوهما ، ويُؤتى بعده بمصدر الفعل الـــذي لم تتحقّـــق فيـــه الشروط ، ويكون منصوبا بعد (أَفْعَلَ) على أنه مفعول به ، ويُجَرُّ بعد (أَفْعِلْ) بالباء .

فإذا أردت التعجّب من الفعل الرباعي

(دحرج) أو الثلاثي المزيد (استخرج) أو ما دلّ على عيب (عَوِر) أو دلّ على لون (حَمِرَ) قُلْتَ : ما أشدَّ دحرجتَه واستخراجَه! وأَشددْ بدحرجتِه واستخراجِه ! وما أَقْبَحَ عَوَرَهُ ، وأقبحْ بعورِهِ ! وما أَكْثَرَ حُمْرَتَهُ ، وأَكْثِرْ بِحُمْرَتِهِ !

* إذا كان الفعل منفيا ، أو مبنيا للمجهول أُتِيَ بمصدرهما مُؤولاً ، نحو : ما أقبحَ أنْ يُعاقبَ البَرِئُ ! وما أضرَّ أنْ لا يَصْدُقَ التاجرُ ! .

ويجوز في غيرهما أن يكون المصدر صريحا ، أو مُؤولا ، نحو : ما أحسنَ إيمانَه ! وما أحسنَ أنْ يُؤمِنَ ! ونحو : ما أجملَ احْمِرَارَه ! وما أجملَ أن يَحْمَرَّ ! . *

حكم ما ورد التعجُّب منه
مع عدم تحقّق الشروط فيه

وبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَـــا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِـــرْ

– ما حكم ما ورد التعجّب منه مع أنّ الشروط لم تتحقَّق فيه ؟

الفعل الذي لم تتحقّق فيه الشروط وسُمِعَ من كلام العرب التعجّب منه حُكِم عليه بالنُّدُور (نَادِر) ولا يُقاس على ما سُمِع منه ، وذلك كقولهم :

ما أَخْصَرَهُ ! مع أنّ الفعل ثلاثي مزيد ، ومبني للمجهول ، وهو (اُخْتُصِرَ) وكقولهم : ما أَحْمَقَهُ ! مع أنّ الوصف منه على (أَفْعَل) تقول : حَمِقَ : أَحْمَقُ . وكقولهم : ما أَعْسَاهُ ، وأَعْسِ بِه ! مع أن الفعل (عسى) جامد غير متصرِّف . وهذا كلُّه نادر لا يُقاس عليه .

حكم تقديم معمول فِعل التّعجّب عليه
وحكم الفصل بينهما

وَفِعْلُ هَذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِمَا الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فى ذَاكَ اسْتَقَرّْ

– ما حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه ؟

لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه ؛ فلا تقول : زيداً ما أَحْسَنَ ، ولا : ما زيداً أحسنَ ، ولا : بزيدٍ أَحْسِنْ ؛ ذلك لأنّ فعل التعجّب جامد غير متصرف ، والفعل الجامد ضعيف في ذاته لا يتصرّف في نفسه ولذلك لا يتصرّف في معموله لا بتقديمه عليه ، ولا بالفصل بينه وبين معموله .

– ما حكم الفصل بين فعل التعجب ، ومعموله ؟

لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ، ومعموله بأجنبيّ غير مُتعلّق بفعل التعجب ، ولا صِلة له به ، بل يجب الوصل بينهما . ففي قولنا : ما أحسنَ مُعطيَك الدرهمَ ! وما أحسنَ مارًّا

بزيدٍ ! وما أحسنَ جالساً عندك ! **لا يجوز أنْ تقول فيها:** ما أحسنَ الدرهمَ معطيك ، ولا : ما أحسنَ بزيدٍ مارًّا ، ولا :
ما أحسنَ عندك جالساً ؛ وذلك لأن الفاصلَ أجنبيٌّ غير متعلّق بفعل التعجب ، فالدرهم متعلّق بـ (معطيك) فهو مفعول ثانٍ له ،ولا علاقة له بفعل التعجب ،

وكذلك الجار والمجرور (بزيد) متعلق بالفعل (مارًّا) ولا علاقة له بفعل التعجب ، وكذلك بالنسبة للظرف (عندك) أمّا إذا كان الظرف ، أو المجرور غير أجنبيٍّ (أي : متعلق بفعل التعجب نفسه) ففي الفصل بينهما خلاف . والمشهور الجواز ، خلافاً للأخفش ، والمبرِّد ، ومن وافقهما .
ونُسب مَنْعُ الفصلِ إلى سيبويه . ومما ورد فيه الفصل في النثر ، قول عمرو بن مَعْدِيكَرِب : " للهِ دَرُّ بني سُلَيْمٍ ما أَحْسَنَ في الْهَيْجَاءِ لِقَاءَها ، وأَكْرَمَ في اللَّزَبَاتِ عَطَاءَها ، وأَثْبَتَ في الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَها "، فقد فَصل بين فعل التعجب ، ومعموله بالجار والمجرور (في الهيجاء ، وفي اللزبات ، وفي المكرمات) .
ومن ذلك قول عليٍّ رضي الله عنه وقد مرّ بعمَّار فمسحَ الترابَ عن وجهه :
" أَعْزِزْ عَلَيَّ أباالَيَقْظَانِ أنْ أَرَاكَ صَرِيعاً مُجَدَّلاً " فقد فصل بين فعل التعجب (أعززْ) ومعموله المصدر المؤول (أنْ أراك) بالمجرور ، والنداء (عليَّ أبا اليقظان) وهذا يدلّ على جواز الفصل بالنداء أيضاً .
ومما ورد الفصل بينهما في الشعر ، قول الشاعر :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

فقد فصل الشاعر بين فعل التعجب (أحببْ) ومعموله المصدر المؤول (أن تكون) بالمجرور (إلينا) ومن ذلك قول الآخر :

خَلِيلَيَّ مَاأَحْرَى بِذِى اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً ولَكِنْ لا سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ

فقد فصل الشاعر بين فعل التعجب (أحرى) ومعموله المصدر المؤول (أن يرى) بالمجرور (بذى اللُّبِّ) والسَّبب في جواز الفصل أنَّ الجار والمجرور في كل ما سبق متعلّق بفعل التعجب لا بمعموله .

المحاضرة السابعة

نِعْمَ وبِئْسَ ، وما جَرَى مَجْرَاهُمَا

نوعهما ، وأنواع فاعلهما

فِعْــلاَنِ غَــيْرُ مُتَصَــــرِّفَيْنِ نِعْــمَ وَبِئْسَ رَافِعَــانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ أَلْ أَوْ مُضَافَــيْنِ لِمَــا قَارَنَهَا كَــ نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا
وَيَرْفَعَــانِ مُضْمَــراً يُفَــسِّرُهْ مُمَيَّزٌ كَــ نِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُهْ

مذهب البصريين ، والكسَائيّ من الكوفيين : أنّ نِعْمَ وبِئْسَ فِعْلان ؛ بدليل دخول تــاء التأنيث الساكنة عليهما ، نحو : نِعْمَتِ المرأةُ المتَحَجِّبةُ ، وبئستِ المرأةُ السَّافِرَةُ .

وتاء التأنيث علامة من علامات الفعل . وهذا هو الراجح .

ومذهب الكوفيين : أنهما اسمان ، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول الأعرابي وقد سار إلى محبوبته : "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ " وقول الآخر وقد بُشِّر بأنثى : " واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ " .

وأجاب البصريون على ذلك بأنّ المجرور محذوف ، وأنّ نعم وبئس وَقَعا مفعولين لقــول محذوف واقعٍ صفةً لموصوف محذوف (أي : إنّ ما استدلّ به الكوفيون مُؤَوَّل على حذف الموصوف وصفته) والموصوف المحذوف هو المجرور وليس

(نعم وبئس) والتقدير : نِعْمَ السَّيرُ على عَيرٍ مقولٍ فيه بِئْسَ العيرُ ، وما هي بولدٍ مقــولٍ فيه نعمَ الولد .

فَحُذِف الموصوف والصفة ، وأُقِيم المعمول (نعم ، وبئس) مقامهما مع بقاء نعم ، وبئس على فعليتهما .

وهذان الفعلان جامدان غير متصرِّفين ، فلا يُستعمل منهما غير الماضي .

ما أنواع فاعل نعم وبئس ؟ واذكر ما ورد فيها من خلاف .

فاعل نعم وبئس ثلاثة أنواع هي :

١- **أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام** ، نحو قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ وكقولك : نعمَ الرجلُ المؤمنُ ، وبئسَ الرجلُ الفاسِقُ .

واختُلف في هذه اللام ، فقال قوم : **هي للجنس حقيقة** ، والمعنى : أنك مدحت جنس الرجال كلّهم من أجل (المؤمن) ثم خَصَصْتَ (المؤمن) بالذّكر ، فتكون قد مدحته مرتين ؛ لأنَّ الجنس كلُّه ممدوح ، والمؤمن واحد منهم ، ثم خُصَّ المؤمن بالمدح .

وقيل : **هي للجنس مجازا** ، فكأنك قد جعلت (المؤمن) الجنسَ كلَّه مبالغةً ، وأنت لم تقصد إلا مدح المؤمن فقط ، وقيل : **هي عَهْدِيَّة** .

واختلف في ذلك ، فقيل : هي للعهد الذّهْني ، فليس المقصود جنس الرجال ، ولا معهود متقدِّم ، وإنّما القصد أن يقع إبْهامٌ ، ثم يأتي التفسير بعده (المؤمن) تفخيماً لقصد المدح ، وقيل : **هي للعهد الخارجي** ، والمعهود هو الشخص الممدوح . فالرجلُ في (نعم الرجلُ المؤمنُ) هو المؤمن ، وكأنك قلت : نعم المؤمنُ هو . (م)

٢- **أن يكون مضافا إلى ما فيه (أل)** كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ فدَارُ : فاعل نعمَ ، وهو مضاف إلى ما فيه أل (المتقين) ومنه قول الناظم : نعمَ عُقْبَى الكُرَمَا . ومنه قولك : بئسَ عُقبى الفاسقين .

٣- **أن يكون ضميراً مستتراً مُفسَّرا بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التَّمييز** ، كقولك : نعمَ خُلُقاً الصدقُ . ففاعل (نعم) ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) تفسِّره النكرة (خُلُقاً) وهي تمييز ، والصدق : مبتدأ .

هذا هو المشهور في إعراب هذا النوع .

وثَمَّةَ إعرابٌ آخرُ ، هو: الصدق : فاعل ، ولا ضمير في (نعمَ) وخلقاً : حال ، وقيل : تمييز . ومنه قول الناظم : نعمَ قوماً معشرُه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ .

قال الشاعر :

لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إذا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِى البَغْيِ واسْتِيلاَءُ ذِى الإِحَنِ

وقال الآخر:

تقولُ عِرْسِي وَهْيَ لى فِى عَوْمَرَهْ بِئْــسَ امْــرَأً وإِنَّنِى بِئْــسَ الْمَــرَهْ

– عين الشاهد في البيتين السابقين ، وما وجه الاستشهاد فيهما ؟

الشاهد في البيت الأول : لنعمَ موئلا . **وجه الاستشهاد** : فاعل نِعْمَ ضميرٌ مستترٌ ، وقد فُسِّر بالتمييز الذي بعدَه (موئلا) .

الشاهد في البيت الثاني : بئسَ امرأً .

وجه الاستشهاد : فاعل بئسَ ضمير مستتر ، وقد فُسِّر بالتمييز بعده (امرأً) .

حكم الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر في نِعْمَ وأخواتها .

وَجَمْــعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَــرْ فِيهِ خِــلاَفٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

– ما حكم الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر في نِعْمَ وأخواتها ؟

عرفنا مِمَّا سبق جواز الجمع بين التمييز ،والفاعل المضمر بالإجماع ، نحو: نعم رجلاً زيدٌ

أما الجمع بين التمييز ، والفاعل الظاهر ففيه خلاف على ثلاثة أقوال :

١– **قال قومٌ ، ومنهم سيبويه** : لا يجوز مطلقاً الجمع بينهما ؛ فلا تقول : نعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

٢– **وقال قومٌ ، ومنهم المبرِّد ، وابن السَّرَّاج** : يجوز الجمع بينهما ، واستدلّوا بقول الشاعر : **والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمْ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ**

فالشاعر جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر (الفحلُ) والتمييز (فحلاً) .

وكما في قول الشاعر : **تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا**

فقد جمع الشاعر بين فاعل نعم الظاهر (الزاد) والتمييز (زاداً) .

٣- **وذهبَ آخرون إلى التفصيل** ، فقالوا : إنْ أفادَ التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجلُ فارساً زيدٌ ، وإنْ لم يُفِدْ لا يجوز الجمع بينهما ؛ فلا تقول : نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ ؛ لأن التمييز لم يأتِ بمعنى جديد .

إعراب (ما) الواقعة بعد نعم ، وبئس

ومَا مُمَيِّزٌ وقِيلَ فَاعِلُ فى نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الفَاضِلُ

- **ما إعراب ما الواقعة بعد نعم وبئس ؟**

تقع (ما) بعد نعم وبئس ، كما في قوله تعالى : ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾

وقوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ واختلف في إعرابها ، على النحو الآتي:

١- قيل : إنها نكرة منصوبة على التمييز ، والفاعل ضمير مستتر . وهذا هو مذهب الأخفش ، والزَّجَّاجِي .

٢- قيل : إنها اسم معرفة ، وهي الفاعل . وهذا هو مذهب ابن خَروف ، ونَسبه إلى سيبويه ، والكسائي .

موقع المخصوص بالْمَدْحِ ، أو الذَّمِّ وإعرابه

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

يُذكَر المخصوص بالمدح أو الذم بعد نعم ، وبئس وفاعلهما .

وهو اسم مرفوع ، وفي إعرابه ثلاثة أوجه :

١- **أن يُعرب مبتدأ ، والجملة قبله خبر عنه** ، نحو : نعمَ الرجلُ أبو بكرٍ ، وبئسَ الرجلُ أبو لهبٍ . فأبو بكر ، وأبو لهب : مبتدآن ، والجملة قبلهما من الفعل والفاعل في محل رفع خبر عنهما .

٢- **أن يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوباً** ، والتقدير: نعم الرجل هو أبو بكر ، وبئس الرجلُ هو أبو لهبٍ (أي : الممدوح أبو بكر ، والمذموم أبو لهب) .

وهذان الوجهان هما المشهوران في إعراب المخصوص .

٣- **أن يعرب مبتدأ ، خبره محذوف وجوباً** ، والتقدير : نعم الرجل أبو بكر الممدوح ، بئس الرجل أبو لهبٍ المذموم .

حكم المخصوص بالمدح ، أو الذم
إذا تقدّم ما يدل عليه

وَإِنْ يُقَــدَّمْ مُشْعِرٌ بِــهِ كَفَــى كَــ الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى

- **ما حكم المخصوص بالمدح ، أو الذم إذا تقدَّم ما يدلّ عليه ؟**

إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح ، أو الذّم أَغْنَى عن ذِكْرِه آخِراً .

ويُعرب حينئذ مبتدأ وجوباً ، والجملة بعده خبر عنه ، نحو: أبوبكر نعمَ الرجلُ ، وأبو لهب بئسَ الرجلُ ، ونحو قول الناظم : العِلْمُ نعمَ المقتنى . فالعلم : مبتدأ ، والجملة بعده خبر .

وكما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ ﴾ (أي : نعم العبدُ أيــوب) فحذف المخصوص بالمدح ؛ لتقدّم ما يُشعّر به ويدلّ عليه .

المحاضرة الثامنة

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ
صِيَاغَتُه

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ للتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِى

أفعل التفضيل : اسم مصوغ على وزن أَفْعَل ؛ للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صِـــفةٍ وزَادَ أحدُهما على الآخر فيها .

وأفعل التفضيل ممنوع من الصَّرف لِلْوَصْفِيَّةِ ووَزْنِ الفِعْلِ . *

ويُصاغ من الأفعال التي يجوز التَّعَجُّب منها ، أمَّا ما لا يُتَعَجَّبُ منه فلا يُبْنَى أفعل التفضيل منه . وهذا معنى قوله : "وأبَ اللَّذْ أُبِى" .

وعلى هذا فهو يُصاغ : مِنْ كلّ فعلٍ ثلاثيّ مجرَّد ، مُتصرِّف ، تامٍّ ، مبني للمعلوم ، مُثْبَت ، قابل للمُفَاضَلَة ، ليس الوصف منه على وزن أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلاَء . وتتحقّق الشروط في نحو قولك : زيدٌ أكْرَمُ من عَمْرٍو ، والجِدُّ أفضلُ من الكَسَلِ .

وبذلك تمتنع صياغته من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف ،كدَحْرَجَ ، واستخرجَ. وتمتنـــع صياغته من الفعل الجامد (غير المتصرِّف) كنِعْمَ ، وبئس ، وتمتنع من الفعل النَّاقص (غير التَّام) ككان وأخواتها ، وتمتنع من الفعل المبني للمجهول ، كضُرِبَ ، وجُنَّ ، وتمتنع من الفعل المنفيّ (غير المثبت) نحو: ما عَاجَ بالدَّواء ،

وما ضَرَبَ ، وتمتنع من فِعْل لا يَقْبَل المفَاضَلَة ، كمَاتَ ، وفَنِيَ ، وتمتنع من كلّ فعل يأتي الوصف منه على أفعل الذي مُؤنثه فَعْلاء (وذلك في كُلّ صِفَة تدلّ على لون ، أو عَيْب ، أو حِلْيَة) كحَمِرَ ، وعَوِر ؛ فإن الوصف منه : أَحْمَرُ حَمْرَاءُ ، وأَعْوَرُ عَوْرَاءُ .

وشَذّ قولهم : هو أَخْصَرُ من كَذا ؛ لأن أَخْصَرَ مُصَاغ من الفعل اخْتَصَرَ ، وهو زائد على ثلاثة أحرف ، وشذَ قولهم كذلك : أسودُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ ، وأبيضُ من اللَّـــبنِ ؛ لأن

أسود وأبيض ، الوصف منهما على أفعل فَعلاء ؛ تقول : أسود سوداء ، وأبيض بيضاء ، وهذا مما لا يجوز التعجب منه ؛ ولذا لم يَجُزْ بناء أفعل التفضيل منه .

* قد تُحذف همزة أفعل التفضيل ، نحو: خَيْر ، وشَرّ ؛ وذلك لكثرة الاستعمال؛ تقول : المؤمنُ خيرُ الناسِ ، والفاسق شرُّ الناسِ .

وقد تستعمل على الأصل ؛ فتقول : الأَخْيَرُ ، والأَشَرُّ ، كقول الرَّاجز :

بلالٌ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأَخْيَرِ . وكقراءة : ﴿ مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾فتح الشِّين (الأَشَرُّ) . *

كيفية صِياغة أَفْعَل التفضيل
من الأفعال التي يمتنع صياغته منها

وَمَـــا بِـــهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

– كيف يمكن صياغة أفعل التفضيل من الأفعال التي يمتنع صياغته منها ؟

تقدَّم في باب التَّعجب أنّه يُتَوَصَّل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بفعلٍ آخرَ تتحقَّق فيه الشروط ، كأَشَدَّ ، وأكثر ، ونحوهما . وكذلك بالنسبة إلى أفعل التفضيل ، فكما تقول في التعجب : ما أشدَّ استخراجَه ! تقول في التفضيل : هو أشدُّ اســـتخراجاً من زيدٍ ، وكما تقول :

ما أشدَّ حمرتَه ! تقول : هو أشدُّ حمرةً من زيدٍ ، لكن الاختلاف بينـــهما في المصـــدر ، فالمصدر في باب التعجب منصوب بعد أشدَّ على أنه مفعول به ، وفي التفضيل منصـــوب على أنه تمييز .

أحوال أفعل التفضيل
حكم وَصْلِه بـــ (من) الجارَّة
وحكم إفراده وتذكيره

وَأَفْعَـــلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَـــدَا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا
وَإِنْ لِمَنْكُـــورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْـــزِمَ تَذْكِـــيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

– **اذكر أحوال أفعل التفضيل ، وبيِّن حكم وصله بِمِنْ الجارَّة ، وحكم إفراده وتذكيره في كلّ حالة .**

لأفعل التفضيل ثلاث حالات ، هي :

١– أن يكون مجرَّداً من أل والإضافة ٢– أن يكون مضافاً .

٣– أن يكون مقترنا بأل .

أما المجرَّد من أل والإضافة فلا بدَّ أن تَتَّصل به (مِنْ) الجارّة للمفضول عليه ، نحو: زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو ، وهندٌ أجملُ من دَعْدٍ ، والزَّيدانِ أكرمُ مِن العَمْرين ، والمؤمناتُ أفضـــلُ من الكافرات .

وفي هذه الحالة يجب إفراد أفعل التفضيل وتذكيره ، كما ترى في الأمثلة . وهذا هو معنى قوله : " أو جُرِّدا أُلزم تذكيراً وأن يُوَحَّدا " .

ويجوز حذف (مِنْ) ومجرورها ؛ لدلالة ما قبلهما عليهما ، ويكثر الحذف إذا

وقع أفعل التفضيل خبراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ (أي : أعزّ منك نفراً) .

وقد تحذف (مِن) وهو ليس بخبر – وهذا قليل – كقول الشاعر :

دَنَوْتِ وقَدْ خِلْنَاكِ كالبَدْرِ أَجْمَلاَ فَظَلَّ فُؤَادِى فِي هَـــوَاكِ مُضَلَّلاَ

فأجملَ : أفعل تفضيل ، وهو منصوب على الحال ، حُذِفت منه (مِن) والتقدير : دنوتِ أجملَ من البدر .

وأما الحالة الثانية ، وهي أن يكون مضافاً فإن أضيف إلى نكرة امتنع وَصْلُه بمِنْ الجارّة ، ويجب فيه الإفراد والتذكير . وهذا معنى قوله : "وإنْ لمنكُورٍ ...ألزم تذكيراً وأنْ يوحَّدَا " فتقول : زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدان أكرمُ رَجُلَيْنِ ، والهنداتُ أفضلُ نِسَاءٍ ، والزَّيــدون أفضلُ رجالٍ . وفي هذه الحالة يجب أن يطابق المضاف إليه الاسم المفَضَّل .
أما إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة فسيأتي بيانها مع الحالة الثالثة .

– هل يجوز الفصل بين أفعل التفضيل ، ومِنْ الجارّة للمفضول عليه ؟ وضّح ذلك .
نعم . يجوز الفصل بينهما بأحد شيئين ، هما :

١– معمول أفعل التفضيل ،كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ ﴾ فالجار والمجرور (بالمؤمنين) مُتَعلّق بأفعل التفضيل (أَوْلَى) .

٢– لو الشرطية وما اتَّصَلَ بها ، كما في قول الشاعر :

ولَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذلْتِ لَنَــا مِنْ مَــاءٍ مَوْهِبَةٍ على خَمْرِ

فصل الشاعر بين أفعل التفضيل (أطيب) ومِنْ الجارّة (من ماء) بـــ (لو ، وماتّصل بها) .

حكم المقترن بأل
والمضاف إلى معرفة

وَتِلْــوُ أَلْ طِبْــقٌ وَمَــا لِمَعْــرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ
هَــذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْــنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَــا بِــهِ قُرِن

أفعل التفضيل المقترن بأل يجب مطابقته لما قبله في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؛ فتقول : زيدٌ الأفْضَلُ ، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ ، والزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ ، وهِنْــدٌ

الفُضْلَى ، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ ، والهِنْدَاتُ الفُضَّلُ ، أو الفُضْلَيَاتُ . وهذا هو معنى قوله : " وتلو أل طِبق " ولا تجوز عدم المطابقة؛ فلا تقول : الزَّيدونَ الأفضلُ ، ولا : هندٌ الأفضلُ . ولا يجوز كذلك أَنْ تَقْتَرِنَ به (مِن) فلا تقول : زيدٌ الأفضل من عمرٍو . وأمَّا قول الشاعر :

وَلَسْتُ بالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وإنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فيُخَرَّجُ على أنّ (أل) في قوله (بالأكثر) زائدة لا مُعَرِّفة ، والأصل : ولستَ بأكثر منهم ، وإنّما الممنوع هو دخول (أل) المعرِّفة ، ويُخَرَّجُ كذلك على أنّ (منهم) مُتَعلّقَة بأفعل تفضيل محذوف ، وهو مجرّد من (أل) والتقدير : ولست بالأكثرِ أكثرَ منهم .

وأمّا المضاف إلى معرفة فأشار إليه بقوله : "وما لمعرفةٍ أُضيف ...إلخ "

والمعنى أنه إذا أُضيف أفعل التفضيل إلى معرفة ، وقُصِدَ به التفضيل (وقَصْدُ التفضيل مفهوم من قوله : " إذا نويت معنى مِن ") فإذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة وقُصِدَ به التفضيل جاز فيه وجهان :

١- **أَلاَّ يُطابق ما قبله** فيلزم الإفراد ، والتذكير ؛ فتقول : الزَّيدانِ أفضلُ القومِ ، والزَّيدونَ أفضلُ القومِ ، وهندٌ أفضلُ النِّسَاءِ ، والهندانِ أفضلُ النساءِ ، والهنداتُ أفضلُ النسَاءِ .

٢- **أن يُطابق ما قبله** ؛ فتقول : الزيدان أَفْضَلاَ القومِ ، والزيدون أَفْضَلُو القومِ ، أو أَفَاضِلُ القومِ ، وهند فُضْلى النساءِ ، والهندان فُضْلَيَا النساءِ ، والهنداتُ فُضَّلُ النساءِ ، أو فُضْلَيَاتُ النساءِ .

وقد ورد الاستعمالان في القرآن الكريم ، فمِن الأوَّل قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ .

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ : " أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إلَيَّ وأَقْرَبِكُم مِنِّى مَنَازِلَ يومَ القيامةِ أَحَاسِنُكُمْ أخلاقاً " فقوله ﷺ (بأحبّ ، وأقرب) غير مطابق لما قبله ، وقوله ﷺ : (أَحاسن) مطابق لما قبله .

فإن لم يُقْصَد التفضيل وَجَبَتَ المطابقة ، كقولهم : " النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلاَ بَنِى مرْوَان " (أي : عَادِلاَ بني مروان) وهذا معنى قوله : وإن لم تنوِ ... إلخ " .

قيل : ومن أمثلة استعمال أَفْعَل لغير التفضيل ، قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (أي : هَيِّنٌ عليه) وقوله تعالى:

﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ (أي : عَالِمٌ بكم) وقول الشاعر :

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِى إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

فقوله : بأعجلهم ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكنه صفة مُشَبَّهَة بمعنى (عَجِل) لأنَّ مراده أنّ مَن يَحْدُثُ منه مُجَرَّد الإسراع إلى الطعام هو الْجَشِع ، وليس مراده أنَّ الأَسْرَعَ إلى الطعام هو الْجَشِعُ ، فهو بذلك ينفي عن نفسه مجرّد الإسراع إلى الطعام .

وقول الشاعر : **إنّ الذى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ**

فقوله : أعزّ وأطول ، ظاهره أنه أفعل التفضيل ولكنّ الشاعر استعمله في غير التفضيل ، فالشاعر (الفَرَزْدَق) يفتخر على شاعر آخر اسمه (جَرِير) فهو في هذا البيت لا يعترف أصلاً بأنّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة ، ولوكان للتفضيل لكان اعترافا منه بأنّ لجرير بيتاً دعائمه عزيزة طويلة ، ولكنَّ بيتَه أعزّ وأطول منه .

– ما الأفصح في الوجهين السَّابقين المطابقة ، أو عدمها ؟ وهل استعمال أفعل التفضيل لغير التفضيل قياسي ، أو لا ؟

ذكرنا أنّ أفعل التفضيل المقترن بأل إذا قُصِد به التفضيل جاز فيه وجهان : المطابقة وعدمها . فالذين أجازوا الوجهين قالوا : الأفصح المطابقة ؛ ولهذا عِيبَ على النحويِّ ثَعْلَب في رسالته (فصيح ثعلب) قوله : " فَاخْتَرْنا أَفْصَحَهُنَّ " قالوا : فكان ينبغى أن يأتي بأفصح الوجهين ، وهي المطابقة ؛ فيقول : " فاخترنا فُصْحَاهُنَّ " .

وابن السَّرَّاج لا يُجيز الوجهين ، بل يُوجب عدم المطابقة .

وأمَّا مسألة : هل استعمال أفعل لغير التفضيل قياسي ، أم لا ؟ ففيه خلاف :

قال المبرِّد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، قال الشارح : وهو الصحيح .

وقال الناظم في التسَّهيل : والأصحُّ قصره على السَّماع .

ذكر الزَّبِيدِيّ صاحب كتاب الواضح في علم العربية : أنّ النحويين لا يَرَوْن القياس ، وأنّ أبا عُبَيدة قال في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ إنه بمعنى (هَيِّن). وقال في بيت الفرزدق السابق : إن المعنى (عزيزة طويلة) وذكر الزَّبيدي أنّ النحويين رَدُّوا علـــى أبي عبيدة ذلك ، وقالوا : لاحُجَّة في ذلك له .

حكم تقديم مِنْ ومجرورها
على أفعل التفضيل

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْـــوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَـــا كُنْ أَبَـــداً مُقَدِّمَـــا
كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَـــيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْـــدِيمُ نَـــزْراً وَرَدَا

– ما حكم تقديم مِنْ ومجرورها على أفعل التفضيل ؟

لا يجوز تقديم مِنْ ومجرورها على أفعل التفضيل ؛ لأنّ من ومجرورها بمنزلة المضاف إليـــه ، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف ؛ تقول : زيد أفضل من عمرٍو ، ولا يجوز تقـــديم (من عمرٍو) على أفعل التفضيل (أفضل) إلاَّ إذا كان المجرور بها اسم استفهام ، أو مضافا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم مِنْ ومجرورها ، نحو : مِمَّنْ أنتَ خيرٌ ؟ ومِنْ أَيِّهِمْ أنت أفضلُ ؟ ومِنْ غلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟ وذلك لأنّ الاستفهام له الصَّدارة .

ولا يجوز تقديم غير الاستفهام ، وقد وردَ التقديم شذوذاً في غير الاستفهام . وهـــذا هـــو معنى قوله : " ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وردَا " ومنه قول الشاعر :

فَقَالَتْ لَنَا أَهْـــلاً وَسَهْـــلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ ما زَوَّدَتْ مِنْه أَطْيَبُ

فقد قدَّم الشاعر الجار والمجرور (منه) على أفعل التفضيل ، وليس المجرور اسم استفهام ، ولا مضافاً إلى اسم استفهام ؛ ولذلك كان التقديم شاذًّا .

قال الشاعر :

وَلاَ عَيْبَ فِيها غَــيْرَ أنَّ سَرِيعَها قَطُوفٌ وأَنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقال الآخر :

إذا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمــاً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَــحُ

عين الشاهد ، وما وجه الاستشهاد في البيتين السابقين ؟

الشاهد : قوله (مِنْهنَّ أكسلُ) وقوله (من تلك الظعينة أملح) .

وجه الاستشهاد : تقدَّم الجار والمجرور في البيتين على أفعل التفضيل (أكسل ، وأملــح) مع أنّ المجرور ليس اسم استفهام ، ولا مضافاً إلى اسم استفهام ، وذلك شاذّ .

المحاضرة التاسعة

التَّوَابِعُ

يَتْبَعُ فى الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَــدَلْ

التَّوابِع ، هي : الأسماء المشاركة لما قبلها في إعرابه مطلقاً .

والتّوابع أربعة أنواع ، هي :

١- **النعت** ٢- **التوكيد** .

٣- **العطف** ، وهو قسمان : أ- عطف البَيَان ب- عطف النَّسَق .

٤- **البدل** .

وهذه الأنواع الأربعة تتبع ما قبلها في إعرابه مطلقاً ، رفعاً ، ونصباً ، وجرًّا .

- **إلام أشار الناظم بقوله : " الأُوَلْ " ؟**

يُشير بذلك إلى منع تقديم التَّابع على متبوعه ؛ ولذلك امتنع في الفصيح تقديم المعطــوف على المعطوف عليه ، خلافاً للكوفيين ، كما امتنع تقديم الصِّفة على الموصوف إذا كــان لاثنين ، أو جماعة ، خلافا لصاحب البديع في النحو : محمد بن مسعود الغزي .

النَّعْتُ

تعريفه

فَالنَّعْتُ تَــابِعٌ مُتِمٌّ مَــا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَــا بِهِ اعْتَلَقْ

النَّعْتُ ، هو : التَّابِعُ الْمُكَمِّلُ مَتْبُوعَه بِبَيَان صِفَةٍ من صِفَاتِه ، أو مِن صِفَاتِ ما تَعَلَّق به .

فمثال ما بَيَّنَ صفة من صفات متبوعه: مررت برجلٍ كريمٍ. فكريم : نعت تابع للمنعوت (

رجل) وقد بيَّن النعت صِفة من صفات متبوعه، وهذا يُسمى: النَّعت الحقيقي ؛ لأنه دلّ على صفة في المنعوت نفسه .

ومثال ما بيَّن صفة ما تعلَّق بالمنعوت : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه . فكريم : نعت لـ (أبوه) وليس لـ (رجل) وهذا يُسمى : النعت السَّبَبِيّ ؛ لأنّه بَيَّن صِفة في اسم ظاهر بعده متعلق بالمنعوت .

وبذلك يتضح أنّ : ما بَيَّن صفة من صفات المتبوع نفسه فهو نعت حقيقي ، وأنَّ ما بيَّن صفة من صفات ما تعلَّق به فهو نعتٌ سَبَبِيٌّ .

– ما الذي يخرج ، وما الذي يدخل في التعريف السَّابق للنعت ؟

بقولنا : التَّابع ، يدخل جميع التوابع المذكورة .

وبقولنا : المكَمِّل (أي : الموضِّح متبوعَهُ والمخَصِّص له) يخرج : البدل ، وعطف النَّسَق ؛ فإنه لم يُقصد منهما التَّوضيح ، أو التخصيص .

وقولنا : المكمِّل ، هو المراد بقول الناظم : " مُتِمٌّ ما سَبق " .

وبقولنا : ببيان صفة من صفات المتبوع ، أو ما تعلَّق به ، يخرج : التوكيد ، وعطف البيان ؛ لأنهما وإن كانا مُكَمِّلَيْنِ ومُوَضِّحَيْنِ للمتبوع إلا أنهما لا يدلاَّن على صِفة في المتبوع ؛ لأنهما عَيْن المتبوع .

وقولنا : ببيان صفة من صفات المتبوع ، أو ما تعلَّق به ،هو المراد بقول الناظم :

" بِوَسْمِه أو وَسْم ما به اعتلق " (والوَسْم : العَلاَمَة) .

– اذكر الأغراض والمعاني التي يفيدها النعت .

– يأتي النعت لأغراضٍ ومعانٍ كثيرة ، من أهمها ما يلي :

١– **التخصيص** ، وذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : جاءني رجلٌ تاجرٌ ، وجاءني رجلٌ تاجرٌ أبوه .

٢– **المدح** ، نحو : مررت بزيدٍ الكريم . ومنه قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ .

٣- **الذَّم** ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ .

٤- **التَّرَحُّم** ، نحو : مررت بزيدٍ المسكين .

٥- **التأكيد** ، نحو : أمسِ الدَّابرُ لا يعود . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ .

*٦- **التوضيح** ، وذلك إذا كان المنعوت معرفة ، نحو : جاءني زيدٌ التَّاجرُ ، وجاءني زيدٌ التاجرُ أبوه .

٧- **الإبهام** ، نحو : تصدّقتُ بصدقةٍ كثيرةٍ ، وتصدقتُ بصدقةٍ نافعٍ ثوابُها . *

حكم مطابقة النعت للمنعوت
في التعريف ، والتنكير

وَلْيُعْطَ فى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ كَـ امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

ما حكم مطابقة النعت للمنعوت في التعريف ، والتنكير .

يجب أن يتبعَ النعتُ ما قبله (المنعوت) في التعريف ، والتنكير ، والإعراب ؛ فتقول : مررت بقومٍ كِرَامٍ ، ورأيتُ زيداً الكريمَ ، وهذا رجلٌ كريمٌ ، وجاءني محمدٌ الفاضلُ أبوه ، ورأيت رجلاً فَاضِلاً أبوه . فالنعت بنوعيه الحقيقي ، والسَّبَبِيّ لابدَّ من مطابقته لمنعوته في التعريف ، والتنكير ، والإعراب ، فلا تُنْعَتُ النكرة بالمعرفة؛ فلا تقول : مررت برجلٍ الكريمِ ، ولا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة ؛ فلا تقول : مررت بزيدٍ كريمٍ . وهذا مذهب الجمهور .

حكم مطابقة النعت للمنعوت
في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ،
وفي التذكير ، والتأنيث

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

– ما حكم مطابقة النعت لمنعوته في الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ؟

تقدَّم أنّ النعت لابدَّ مِنْ مُطَابقته للمنعوت في الإعراب ، والتعريف أو التنكير ، وأما مُطابقته للمنعوت في التوحيد (أي : الإفراد) وغيره ،كالتثنية ، والجمع ؛ وفي التَّذكير ، والتأنيث **فحكمه** ، كحكم الفعل .

وإليك الآن تفصيل الجواب :

أما النعت الحقيقي (وهو الذي يرفع الضمير المستتر) فإنه يطابق المنعوت مطلقاً ، نحو : زيدٌ رجلٌ حَسَنٌ ، والزيدان رجلان حَسَنَانِ ، والزيدونَ رجالٌ حَسَنُون ، وهندٌ امرأةٌ حَسَنةٌ ، والهندان امرأتانِ حَسَنَتَانِ ، والهنداتُ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ ، فيطابق النعت منعوته في كل شيء (كالفعل لو وَضَعْتَه مكان النَّعت لطابق المنعوت) فتقول : زيدٌ حَسُنَ ، والزيدان رجلانِ حَسُنَا ، والزيدون رجالٌ حَسُنُوا ، وهندٌ امرأةٌ حَسُنَتْ ، والهندان امرأتان حَسُنَتَا ، والهنداتُ نِسَاءٌ حَسُنَّ .

فالنعت يأخذ حكم الفعل الذي يُوضَع مكانه . وهذا هو معنى قوله : " كالفعلِ فاقفُ ما قَفَوا " .

وأما النعت السَّببيّ (وهو الذي يرفع اسماً ظاهراً بعده) فإنه بالنسبة إلى التَّوحيد ، كالتثنية ، والجمع يلزم الإفراد دائماً (كالفعل الذي يكون مكانه) فتقول : مررت برجلٍ كريمةٍ أُمُّه ، ومررت بامرأتين كريمٍ أبواهما ، ومررت برجالٍ كريمٍ آباؤهم ؛ كما تقول في الفعل : مررت برجلٍ كرُمَتْ أمُّه ، وبامرأتين كَرُمَ أبواهما ، وبرجالٍ كرُم آباؤهم .

أمَّا بالنِّسبة إلى التذكير ، والتأنيث فهو يُطابق الاسم المرفوع بعده ، ولا يُنْظَر إلى المنعوت ؛ فتقول : تَزَوَّجْتُ الفتاةَ الكريمَ أبوها ، وجاءني محمدٌ الكريمةُ أمُّه ، ورأيت رجالاً كريمةً أُمَّهاتُهم ، وكريماً آباؤُهم ، كما تقول في الفعل : كَرُم أبوها ، وكَرُمَتْ أمُّه ، وكَرُمَتْ أُمهاتُهم ، وكَرُمَ آباؤُهم .

ما ذُكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يَمنَع منها مانع ، فمثلا: الوصف الذي يستوى فيه المذكَّر ، والمؤنث (كصَبُور ،وجَرِيح) لا يُؤَنَّثُ ولوكان المنعوت مؤنثا ؛ تقول : هذا رجلٌ صَبُورٌ ، وهذه امرأةٌ صبورٌ . (م)

النَّعتُ بالمفرد
وشَرْطُه

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ وَشِبْهِهِ كَـذَا وَذِى وَالْمُنْتَسِبْ

- **ما المراد بالنعت المفرد ؟**

المراد بالنعت المفرد : ما ليس بجملة . فالنعت إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون جملة اسمية ، أو فعلية ، وإما أن يكون شبه جملة .

- **ما شرط النعت المفرد؟**

شرطه أن يكون مُشْتَقاً ، أو مُؤوَّلاً بالمشتق .

والمراد بالمشتق : ما أُخِذ من المصدر للدَّلالة على حَدَثٍ وصاحبه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشبَّهة ، وأفعل التفضيل ؛ تقول : هذا الرجلُ الفاضِلُ ، وجاءني رجلٌ مسرورٌ ، ورأيت رجلاً حَزيناً ، ورأيت رجلاً أفضلَ من زيدٍ .

ولا يشمل ذلك اسم الزمان والمكان ، ولا اسم الآلة ؛ لأنهما كالجامد .

* البصريون يرون أنّ المصدر هو أصل الاشتقاق ، والكوفيون يرون أن الفعل هو أصل الاشتقاق .

والمراد بالمؤوَّل بالمشتق : هو الجامد الذي يُفيد ما أفاده المشتق،ويشمل ما يلي :

١- اسم الإشارة لغير المكان ، نحو : أعجبني زيدٌ هذا ، ونحو : اذهب إلى غرفة المدرسين تلك .

٢- ذو (بمعنى صاحب) نحو : جاءنا طالبٌ ذو علمٍ ، ومررت برجلٍ ذي مالٍ .
٣- ذو الموصولة (بمعنى الذي) ، نحو : مررت بزيدٍ ذو قام (أي : القائم) . ويشمل ذلك كل الموصولات الخاصّة ، كالذي ، والتي ، وفروعهما .
٤- المَنْسُوب ، نحو : مررت بزيدٍ القُرَشِيِّ (أي : الْمُنْتَسِب إلى قُرَيْش) .
٥- المصدر ، نحو : رأيت قاضياً عَدْلاً (أي : عَادِلاً) .

النعت بالجملة ، وشروطه

وَنَعَتُــوا بِجُمْــلَةٍ مُنَكَّــرَا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَــبَرَا

- اذكر شروط النعت بالجملة ، واشرحها .

يُشترط في النعت بالجملة ثلاثة شروط ، شرط في المنعوت ، وشرطان في الجملة نفسها ، فَيُشْترط في المنعوت :

١- **أن يكون نكرةً** ؛ لأنّ الجملة تُؤَوَّل بنكرة فلا يُنعت بها إلاّ النكرة سواء أكان المنعوت نكرة لفظا ومعنى ، أو معنى لا لفظاً .

فالنكرة في اللفظ والمعنى ، نحو قوله تعــالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ وكقولك : مررت برجلٍ قام أبوه ، أو : مررت برجلٍ أبوه قائمٌ ؟ فكلمة (يوماً ، ورجلٍ) منعوت نكرة لفظا ومعنى ، والجمل الواقعة بعدهما الفعلية (تُرجعون ، وقــام أبــوه) والاسمية (أبوه قائم) نعت لهما .

والنكرة في المعنى دون اللفظ ، هو : المعرَّف بأل الجنسية ، وفيه خلاف - سيأتي بيانه في السؤال الآتي - ولا يجوز أن يُنعت المعرفة بالجملة ؛ فلا تقول : مررتُ بزيدٍ قام أبوه .

٢- **أن تكون الجملةُ خبريَّةً** (أي : محتملة الصِّدق ، والكذب) فلا تقع الجملة الطَّلبيــة صِفة . وسيأتي بيان هذا الشرط في البيت الآتي من الألفية .

٣- **أن تكون الجملةُ مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت** ، نحو : مررت برجلٍ قــام أبوه . فالضمير في (أبوه) يعود إلى المنعوت (رجل) ونحو : رأيت طائراً صوتُه جميلٌ .

وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله : " فأُعطيت ما أُعطيته خبرا " (أي : أنْ تُعطى الجملة الواقعة نعتاً ما يُعطى للجملة الخبرية من ضرورة اشتمالها على ضمير رابط) .

وقد يُحذف الضمير ؛ للدَّلالة عليه ، كما في قول الشاعر :

وَمَــا أَدْرِى أَغَــيَّرَهُمْ تَنَــاءٍ وطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَــالٌ أَصَابُوا

فجملة أصابوا : نعت لمال ، وقد حُذف الرَّابط (الضمير) وذلك لأنه مفهوم من الكلام ، والتقدير : أم مالٌ أصابوه .

وكما في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ التقدير : لا تجــزى فيه . **وفي كيفية حذفه قولان :**

أ- أنه حذف بجملته دفعة واحدة (الجار والمجرور) .

ب- أنه حُذف على التدريج ، فَحُذِفتْ (في) أولاً ، فاتَّصل الضمير بالفعل (تجزيه) ثم حُذف الضمير المتصل من الفعل فصار (تجزى) .

حكم النعت إذا تعدَّد المنعوت

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفْ فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ لاَ إِذَا ائْتَلَفْ

- ما حكم النعت إذا تعدَّد المنعوت ؟

إذا كان المنعوت متعدِّداً مثنى ، أو جمعاً نظرنا إلى ألفاظ النعت فإن كانت ألفاظه مختلفــةً وجب التفريق بين النُّعوت بالعطف ؛ تقول : مررت بالزَّيْدَينِ الكريمِ والبخيلِ ، وجــاءني رجالٌ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ .

يُستثنى من ذلك اسم الإشارة ؛ فلا يقال : مررت بهذين الكريمِ والبخيلِ ، ويجوز ذلــك على أنه بدل .

أما إنْ كانت ألفاظ النعت مُتَّفِقَةً جِئَ به مثنى ، أو مجموعاً ؛ تقول : مــررت بــرجلينِ كَرِيمينِ (أي : كريم ، وكريم) وجاءني رجالٌ كِرَامٌ

المحاضرة العاشرة

التَّوْكِيدُ

التَّوكيدُ بالنَّفْسِ والعَيْنِ

شرطهما ، وجمعهما

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أَكّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَــابَقَ الْمُؤَكَّــدَا
وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُــلٍ إِنْ تَبِعَــا مَــا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

التوكيد ، هو تَكرار الكلمة بلفظها ، أو بمعناها لتثبيت معنى المتبوع ، وتأكيده في ذِهْــنِ السَّامِع . *

والتوكيد نوعان : ١- **توكيد لفظي** ، سيأتي بيانه فيما بعد .

٢- **توكيد معنوي** - وهو المراد هنا - وهو نوعان :

أ- **ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ مُضَافٍ إلى المؤكَّد** ، وله لفظان (النَّفْس ، والعين) نحو : جاء زيد نفسُه ، أو جاء زيدٌ عينُه . فقولنا (نفسه ، وعينه) رَفَعَ التَّوَهُّم لدى السَّامع من وجود مضاف محذوف ، فلو قلت : جاء زيدٌ ، فقد تريدُ أنّ زيداً جاء حقيقة ، وقد تريدُ أنّ الذي جاء خبرُ زيدٍ ، أو رسولُ زيدٍ (بحذف المضاف خبر ، أو رسول) فإذا قلت : جاء زيدٌ نفسه ، ارتفع احتمال الحذف .

ب- **ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشُّمول** ،سيأتي بيانه في البيت الآتي من الألفية.

- **ما شرط التوكيد بالنّفس ، والعين ؟ وما حكمهما إذا كان المؤكَّد مثنًى ، أو جمعا ؟**

شرط التوكيد بالنّفس ، والعين أن يشتملا على ضمير يُطابق المؤكَّد بهما، نحو : جاء المديرُ نفسُه ، ورأيت المديرَ عينَه ، وجاءت هندٌ نفسُها ، ومررتُ بأمِّي عينِها .

وإذا كان المؤكَّد مثنى ، أو جمعا فالفصيح جمعهما على (أَفْعُل) فتقول :
جاء الطالبان أَنْفُسُهُمَا ، ورأيت الطالبتينِ أَعْيُنَهُمَا ، ومررت بالطلابِ أَنْفُسِهِمْ ، أو أَعْيُنِهم ، وجاءت الهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ ، أو أَعْيُنُهُنَّ .

* ويجوز عند بعض النّحاة تثنية (النفس ، والعين) مع المثنى ؛ فتقول : جاء الطالبانِ نَفْسَاهُمَا ، ورأيت الطالبتينِ عَيْنَيْهِمَا . *

التوكيد بـ (كُلّ ، وجَمِيع ، وكِلاَ ، وكِلْتَا) وشرطها

وَكُلاًّ اذْكُرْ فى الشُّمُولِ وَكِلاَ كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

– **ما الذي يُؤكَّد بكلّ ، وجميع ؟ وما الذي يؤكد بكلا ، وكلتا ؟ وما شرط التوكيد بها ؟**

هذا هو النوع الثاني من أنواع التوكيد المعنوي ، وهو : ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشُّمول **فيُؤَكَّد بـ (كلّ وجميع)** ما كان ذا أجزاء يصحّ وقوع بعضها موقعه ، نحو : جاء القومُ كلُّهم أو جميعُهم . فالقوم ذو أجزاء (أي : أفراد) يجيء بعضهم دون البعض ، ولا يجوز : جاء زيدٌ كلُّه أو جميعه ؛ لأن زيداً مفرد ليس له أجزاء يجيء بعضها دون البعض .

ويُؤَكَّد بـ (كِلاَ) المثنى المذكَّر ، **وبـ (كِلْتَا)** المثنى المؤنث .

ويشترط فيها جميعا إضافتها إلى ضمير يُطابق المؤكَّد ؛فتقول جاء الرِّجال كُلُّهُمْ، وجاءت القبيلةُ كُلُّهَا ، وكافأتُ الطلابَ جميعَهُمْ والطالباتِ جميعَهُنَّ ، ومررت بالطالبين كِلَيْهِمَا وبالطالبتينِ كِلْتَيْهِمَا ، وجاء الطالبانِ كِلاَهُمَا والطالبتانِ كِلْتَاهُمَا . وهذا معنى قوله : " بالضمير مُوصَلا " .

التوكيد بـــ (عَامَّة)

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضـــاً كَكُلّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فى التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

استعملت العرب لفظ (عَامَّة) في التوكيد ؛ للدلالة على الشمول ،ككُلّ ؛ فتقول : جاء القومُ عَامَّتُهم ، والقبيلةُ عَامَّتُها ، والهنداتُ عَامَّتُهُنَّ . ويشترط أن يشتمل علـــى ضـــمير يطابق المؤكَّد ، كما ترى في الأمثلة . ولفظ عامَّة على وزن (فَاعِلَة) من الفعل عَمَّ .
وقَلَّ من عَدَّها من النحويين في ألفاظ التوكيد ؛ ولذلك قال الناظم : " مثل النَّافلة " (أي : الزائدة) لأن أكثر النحويين لم يذكرها ، وقد ذكرها سيبويه وعدَّها من ألفاظ التوكيد

حكم مَجِيء (أَجْمَع وأخواتها)
بعد كُلّ

وَبَعْـــدَ كُلٍّ أَكِّـــدُوا بِأَجْمَعَـــا جَمْعَـــاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَـــا
وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِـــيءُ أَجْمَعُ جَمْعَـــاءُ أَجْمَعُـــونَ ثُمَّ جُمَعُ

– ما حكم مجيء أجمع وأخواتها بعد كلّ ؟ وما فائدة مجيئها بعدها ؟

يُجَاء بعد كلّ ، بأجمع وأخواتها – وذلك لتقوية التوكيد – فيُؤْتَى بأَجْمَعَ بعد كلٍّ ، نحو : جاء الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، ويُؤتى بِجَمْعَاءَ بعد كلّها ، نحو : جاءت القبيلةُ كلُّها جمعاءُ ، ويُؤتى بـــ (أجمعين) بعد كلّهم ، نحو : جاء الرجالُ كلُّهم أجمعون ، ويُؤتى بـــ (جُمَعَ) بعد كُلُّهِنَّ ، نحو : جاءت الهنداتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ . وهذا هو مراد الناظم بالبيت الأول .
وقد ورد استعمال العرب (أجمع) وأخواتها في التوكيد غير مسبوقة بـــ (كلّ)، نحـــو : جاء الرَّكْبُ أجمعُ ، والقبيلةُ جمعاءُ ، والرجال أجمعون ، والهنداتُ جُمَعُ . وهذا هو المراد بالبيت الثاني .
ومن ذلك قول الشاعر :

إذا بَكَـــيْتُ قَبَّلَتْنِـــى أَرْبَعَـــا إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِى أَجْمَعَا

فقد أكَّد الشاعر الدَّهر بأجمع من غير أنْ يُسْبق بكُلّ .

وأشار الناظم بقوله : " قد يجيء " إلى أنّ استعمال أجمع وأخواتها من غير أن تُسبق بـــ (كلّ) قليل .

حكم توكيد النكرة

وَإِنْ يُفِـــدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

- **ما حكم توكيد النكرة ؟**

ج٦- اختلف النحويون في توكيد النكرة :

١- **فالبصريون** : يمنعون توكيد النكرة مطلقاً سواء أكانت مُحَدَّدَة ،كيـــوم ، وليلـــة ، وشهر ، وحَوْل ؛ أو غير محدَّدة ، كوَقْت ، وزَمَن ، وحِين .

٢- **أما الكوفيون** : فيرون جواز توكيد النكرة المحدَّدة ؛ لحصول الفائدة بذلك، نحـــو : صُمْتُ شهراً كلَّه . واختار الناظم رأيهم ، بقوله : " قُبِل" .

ومن ذلك قول الشاعر :

إنَّـــا إذَا خُطَّافُنَـــا تَقَعْقَعَـــا قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا

وقول الآخر :

يَا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَـــا تَحْمِلُنِى الذِّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَـــا

فـــ (يوما ، وحولا) نكرة محدَّدة ، وقد أُكّدت بـــ (أَجْمَع ، وأَكْتَع) .

والمراد بالمحدَّدة : ما كان أوَّلُه وآخِرُه معروفين مُحَدَّدين .

توكيد المثنى

وَاغْنَ بِكِلْتَـــا فى مُثَنًّى وَكِلاَ عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أَفْعَلاَ

– بمَ يُؤكَّد المثنى ؟

يُؤَكَّد المثنى بكِلا وكِلْتَا ، وبالنَّفْسِ والعَيْنِ ؛ فتقول : جاء الطالبان كلاهما والطالبتانِ كلتاهما ، وجاء الرجلانِ أَنْفُسُهُمَا والمرأتانِ أَعْيُنُهُمَا .

ولا يجوز على مذهب البصريين توكيد المثنى بغير ذلك ، فلا يُؤكَّد بأجمع وجمعاء ؛ فلا تقول : جاء الرجلانِ أَجْمَعَانِ ، ولا : جاءت القبيلتانِ جَمْعَاوَانِ ؛ لأنَّ التوكيد بـ (كلا وكلتا) أَغْنَى عنهما . وأجاز الكوفيون ذلك .

حكم توكيد ضمير الرَّفع المتَّصل بلفظي النَّفس والعين ، وغيرهما

وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

– ما حكم توكيد ضمير الرفع المتصل بالنّفس والعين ، وغيرهما ؟

لا يجوز توكيد ضمير الرفع المتّصل بلفظي النفس والعين إلاَّ بعد توكيده بضمير منفصل ؛ فتقول : قوموا أنتم أنفسُكم أو أعينُكم ؛ ولا تقل : قوموا أنفسُكم أو أعينُكم .

فضمير الرفع المتصل (واو الجماعة) لا يؤكَّد إلا إذا أُكّد أولاً بضمير منفصل، وهو (أنتم) فأنتم : توكيد لواو الجماعة ، ثم يأتي بعد ذلك التأكيد بالنّفس ، أو العين .

أما إذا أكّد بغير النفس والعين فلا يلزم ذلك ؛ تقول : قوموا كلُّكم ، ويجوز كذلك : قوموا أنتم كُلُّكُم .

وكذلك إذا كان المؤكَّد ليس ضمير رفع بأنْ كان ضمير نصبٍ ، أو جرٍّ لا يُلتزم ذلك ؛ فتقول : رأيتُكَ نفسَك أو عينَك ، ورأيتُكم كلَّكم ، ومررتُ بِكَ نفسِكَ أو عينِك ، ومررت بكم كلّكم .

المحاضرة الحادية عشر

التَّوكيد اللَّفْظِي

ومَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِـــى مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِى ادْرُجِى

التوكيد اللَّفظي ، هو تَكْرَارُ اللفظِ الأولِ بعينه ، اعْتِنَاءً به .

نحو قوله تعالى : ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ ونحو : سافر سافر عليٌّ .

ومنه قول الشاعر:

فَأَيْـــنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَـــاةُ بِبَغْلَتِى أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

يرى بعض النحاة : أن لفظ (دكًّا) الثانية ليست توكيداً ؛ لأنَّ الدَّك الثاني غـــير الأول ، ويرون: أنّ اللفظين معاً في محل نصب حال ، فهو نظير قولهم : علَّمته الحسابَ باباً باباً ، وقولهم : جاء القوم رجلاً رجلاً . (م)

شرط توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيًّا

وَلاَ تُعِـــدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

- **ما شرط توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيًّا ؟**

إذا أُريد توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيا لم يَجُز تكرار لفظ الضمير إلاَّ بشـــرط أَنْ يُعَادَ مع التوكيد ما اتَّصل بالمؤكَّد ، نحو : مررت بك بك ، ورغبت فيه فيـــه ؛ فَتُعِيـــدُ الضمير المتصل مع حرف الجر الذي اتَّصل بالمؤكَّد ، ولا يجوز فصلُه ؛ فلا يُقال : مررتُ بِكَكَ .

توكيد الحرف الجوابي ، وغير الجوابي

كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَــا تَحَصَّلاَ بِــهِ جَوَابٌ كَنَعَــمْ وَكَبَلَى

- **كيف يُؤكَّد الحرف ؟ وما شرط توكيده ؟**

إذا كان الحرف ليس للجواب وجب أن يُعاد مع الحرف المؤكِّد ماتصل بالمؤكَّد ، نحو : إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ ، في الدار في الدار زيدٌ .

ولا يجوز أن تقول : إنّ إنَّ زيداً قائم ، ولا : في في الدار زيدٌ .

أمَّا إذا كان الحرف جواباً ،كـ (نَعَمْ ،وبَلَى ،وجَيْرَ ،وأَجَلْ ، وإِي ،ولا) أُكِّدَ بتكرار لفظه فقط ؛ فتقول : نعم نعم ، أو : لا لا ، لِمَنْ قال لك : أزيدٌ قائمٌ ؟ وتقول : بلى بلى ، لمن قال لك : ألم يقم زيد ؟

حكم تأكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّــدْ بِــهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

- **ما حكم تأكيد الضمير المتصل بضمير رفع منفصل ؟**

يجوز أنّ يُؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كلَّ ضمير متصل سواءكان للرفع، أو للنصـــب ، أو للجر ؛ فتقول : قمتَ أنتَ ، وأكرمتني أنا ، ومررت به هو . وهذا هو المراد بهذا البيت .

كيف يؤكَّد الضمير المنفصل توكيداً لفظيا ؟

يؤكد الضمير المنفصل بتكرار لفظه ؛ تقول : أنت أنت محبٌ للخيرِ ، إياكَ إياكَ أن تكذبَ .

المحاضرة الثانية عشر

الْعَطْفُ

أقسامه

وتعريف عطف البيان

الْعَطْفُ إِمَّـــا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَـــا سَبَقْ
فَذُو البَيَانِ تَـــابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِـــهِ مُنْكَشِفَهْ

ج١- العطف قسمان : ١- **عطف البيان** - وهو موضوعنا هنا - .

٢- **عطف النَّسَق** ، سيأتي بيانه .

عطف البيان ، هو: التابع الجامد المشْبِهُ للصِّفة في توضيح متبوعه وعدم استقلاله ، نحو : أَقْسَمَ بالله أبو حفصٍ عُمَرُ . فعُمَرُ : عطف بيان ؛ لأنَّه مُوَضِّحٌ لـــ (أبو حفص) فهو غير مُسْتَقِل ؛ لأنه ليس مقصوداً بذاته ، بل المقصود (أبو حفص) وإنما جيء بـــ (عمر) لتوضيح وبيان (أبو حفص) .

وهو تابع لـــ (أبو حفص) في إعرابه ، وإفراده ، وتذكيره ، وتعريفه .

وهو جامد يُشبه الصِّفة ؛ لأنه كالصِّفة يوضِّح ما قبله .

ما الذي يخرج من تعريف عطف البيان ؟

يخرج ما يلي :

١- **الصِّفة** ، فهي تابع توضِّح ما قبلها ؛ ولكنها ليست جامدة ، فالصِّفة : تابع مشتق ، أو مُؤَوَّل بالمشتق .

٢- **التوكيد وعطف النَّسَق** ، فهما تابعان ؛ ولكنّهما لا يوضِّحان متبوعهما .

٣- **البدل** ، فهو تابع جامد ، ولكنَّه مستقل مقصود بذاته .

مُطَابَقَةُ عطفِ البَيَانِ مَتْبُوعَه

فَأَوْلِيَنْـــهُ مِنْ وِفَـــاقِ الأَوَّلِ مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى

– ما حكم مطابقة عطف البيان متبوعَه ؟

عطف البيان ، كالنَّعت يَتْبَعُ ما قبلَه ، ويُوَافِقُه في إعرابه ، وتعريفه أو تنكيره ، وتذكيره أو تأنيثه ، وإفراده أو تثنيته أو جمعه ؛ وذلك لأن عطف البيان يُشبه النَّعت في كونـــه تـــابع يوضِّح ما قبله .

حكم تنكير عطف البيان ومتبوعه
وبيان ما يَصْلُح من عطف البيان
أن يكون بدلاً ، وما لا يصلُح

فَقَـــدْ يَكُـــونَـــانِ مُنَكَّـــرَيْنِ كَمَا يَكُـــونَـــانِ مُعَـــرَّفَيْنِ
وَصَـــالِحـــاً لِبَـــدَلِيَّةٍ يُـــرَى فى غَـــيْرِ نَحْـــوِ ياغُلاَمُ يَعْمُرَا
وَنَحْوِ بِشْـــرٍ تَـــابِعِ البَكْرِىِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْـــدَلَ بِـــالْمَرْضِىِّ

ذهب أكثر النحويين : إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه نكرتين ، فهـــم يخصُّـــون عطف البيان بالمعرفة فقط .

وذهب الكوفيون ، والفارسي ، وابن جنِّي ، وغيرهم : إلى جواز أن يكونا نكرتين ، وأنْ يكونا معرفتين ،كما في قوله تعالى: ﴿ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ فصديد : عطف بيان لـــ (ماء) وهما نكرتان .

ومنه قوله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ فزيتونة : عطف بيان لـــ (شجرة) وهما نكرتان . وهذا الرأي هو الرَّاجح ، وإليه ذهب النَّاظم ، بقوله : " فقد يكونان منكَّرين " .

– هل يصلح عطف البيان للبدليَّة ؟ وضِّح ما تقول .

كلُّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلاً ، نحو : ضربت أبا عبدِ اللهِ زيداً ، ونحو : جاء محمدٌ أخوك (فزيداً ، وأخوك) عطف بيان ، ويجوز إعرابهما بدلاً .

واسْتَثْنَى الناظم من ذلك مسألتين يتعيَّن فيهما أن يُعربَ التَّابع عطف بيان ، وهما :

١– **أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً ، والمتبوع منادى** ، نحو : يا غلامُ محمداً .

فمحمداً : عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل على نِيَّة تَكْرَار العامل ، فلو كَرَّرت العامل ، وقلت : يا غلامُ يا محمداً ، لم يَجُز لأنَّ

(محمداً) مفرد علم ، والمنادى المفرد العلم حكمه : البناء .

ومن ذلك قول الناظم : يا غلامُ يعمرَ . فيعمرَ : عطف بيان منصوب ، ويمتنع أن يكـــون بدلاً ؛ لأنه لا يصح قولنا : يا غلامُ يا يعمرَ (بالنصب) لأنه منادى مفرد علم يجب بناؤه .

٢– **أن يكون التابع خاليا من (أل) والمتبوع مقترن بـــ (أل) وقد أضِـــيف إليـــه وصف مقترن بـــ (أل)** نحو : أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ . فزيد : عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون بدلاً من (الرجل) لأن البدل على نِيَّة تكرار العامل ، فلو كَرَّرت العامل ، وقلت : أنا الضاربُ زيدٍ ، لم يجز لأنّ الوصف (الضارب) إذا كان مقترنا بأل لا يُضاف إلا إلى ما فيه (أل) أو ما أُضِيف إلى ما فيه (أل) ولذلك لم يجز قولنا : أنا الضاربُ زيـــدٍ ؛ لأن الوصف مضاف إلى العلم (زيد)

وهذا مِمَّا لا يجوز عند جمهور النحويين . وقد أجاز ذلك الفرَّاء ، والفارسي .

* ومثل ذلك قولك : أنا المكرمُ الضيفِ زيدٍ . فزيد : عطف بيان لا غـــير ؛ لأن التـــابع (زيد) عَلَمٌ خالٍ من أل ، والمتبوع (الضيف) مقترن بأل ، وقد أُضِيف إليه وصف مقترن

بأل (المكرم) فإذا كرَّرنا العامل ليكون (زيد) بدلاً لم يصح قولنا : أنا المكرمُ زيـــد ؛ لأنّ الوصف المقترن بأل لا يضاف إلى العلم عند جمهور النحويين . *

قال الشاعر :

أنـــا ابنُ التَّـــارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّـــيْرُ تَرْقُبُـــهُ وُقُـــوعَا

عين الشاهد ، وماوجه الاستشهاد فيه ؟

الشاهد : التاركِ البكريِّ بِشْرٍ .

وجه الاستشهاد : قوله (بشر) يتعيَّن أن يكون عطف بيان من (البكريّ) ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يصلح أن يكون التقدير : أنا ابن التاركِ بشرٍ .

فالوصف (التارك) لا يُضاف إلى العلم ، خلافا للفرّاء والفارسي فهما يُجيزان أن يكون (بشر) بدلاً من (التارك) لأنّ مذهبهما : جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم .

إلام أشار الناظم بقوله : " وليس أن يُبدل بالمرضِيِّ " ؟

يُشير بذلك إلى : عدم رِضَاه عن مذهب الفرّاء ، والفارسي في تجويزهما إضافة الوصـــف المقترن بأل إلى العلم ، وإعرابه بدلاً ، كما في قول الشاعر: أنا ابن التارك البكريّ بشرٍ . فهما يُجيزان أن يكون (بشر) بدلاً من (التارك) . وهذا الإعراب لا يرتضيه الناظم .

المحاضرة الثالثة عشر

عطفُ النَّسَقِ

تعريفه

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

عطف النَّسق ، هو : التَّابع الذي يتوسَّط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، نحو : اخْصُصْ بِوُدٍّ وثَنَاءٍ مَنْ صَدَق ، ونحو : جاء محمدٌ فعَلِيٌّ .

يخرج بهذا التعريف بَقِيَّةُ التوابع فإنها لا يَتَوَسَّط بينها وبين متبوعها شيء.

–ما معنى قول الناظم : " تالٍ بحرف مُتبْعٍ عطف النَّسق " ؟

هذا هو تعريف عطف النّسق (فتالٍ بحرفٍ) أي : إنَّ عطف النسق يقع بعد حرف عطفٍ ، وحرف العطف هذا (مُتْبِعٌ) أي : يُتْبِعُ ما بعده لما قبله ، بمعنى : أنه يُشْرِك الثاني (المعطوف) مع الأول (المعطوف عليه) في الحكم .

حروف العطف

وأقسامها

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ

حروف العطف تسعة ، هي: الواو ، وثُمَّ ، والفاء ، وحَتَّ ، وأَمْ ، وأَوْ ، وبَلْ ، ولاَ ، ولَكِنْ .

وتنقسم إلى قسمين :

١- قسمٌ يُشرِّكُ المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا (أي : في اللفظ والمعنى) .
والمراد باللفظ : الإعراب .
وهذا القسم ستة أحرف : الواو ، وثمَّ ، والفاء ، وحتى ، وأم ، وأو ، نحو :

جاء زيدٌ وعمرٌو ، و: فيك صِدْقٌ ووَفَاءٌ ، و: مررت بزيدٍ ثم عمرٍو ، و: رأيت زيداً فَعَمْراً ، و: قَدِم الحجاجُ حتى المشَاةُ ، و: أزيدٌ عندك أم عمرٌو ، و: جاء زيدٌ أو عمرٌو .
٢- قسمٌ يُشرِّك المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً فقط (أي : في الإعراب فقط) وهذا القسم ثلاثة أحرف : بل ، ولا ، ولكنْ ، نحو : ما قام زيدٌ بل عمرٌو ، ومررت بزيدٍ لا عمرٍو ، ولا تضربْ زيداً لكن عَمراً ، و: لم يَبْدُ امرؤٌ لكنْ طَلاَ. (والطَلاَ : ولد الظَّبْيَة أَوَّل ما يُولَد) .

معنى حرف العطف الواو
واختصاصه

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاَحِقاً أَوْ سَابِقاً ... فِى الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقاً
وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِى لا يُغْنِى ... مَتْبُوعُهُ كَـ اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِى

الواو: لمطلق الجمع بين المتعاطفين عند البصريين ، فهي لا تُفيد التَّرتيب عندهم . فإذا قلت : جاء زيدٌ وعمرٌو ، دلّ ذلك على اجتماعهما في نِسبة المجيء إليهما بدون إفادة الترتيب (أي : اشتركا في المجيء مع احتمال أنَّ عمراً جاء بعد زيد ، أو جاء قبله ، أو جاء مصاحباً له) ويتبيّن ذلك بالقرينة ؛ فتقول: جاء زيدٌ وعمرٌو بعده أو قبلَه أو مَعَه .
فإذاً (الواو) تفيد الاشتراك دون ترتيب ، فيعطُف بها اللاَّحق (أي : المتأخِّر) والسَّابق (أي : المتقدِّم) والمصَاحِب (أي : مَعاً) .

* فَمِنْ عَطْفِ اللاَّحق ، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾إبراهيم متأخِّر بعد نوح ، ولكن العطف هنا يفيد الاشتراك في الرسالة دون الترتيب .

ومِنْ عطف السَّابق ، قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ فالذين من قبله أسبق منه ﷺ ، والمراد: الاشتراك في الوحى دون إفادة الترتيب .

ومِنْ عطف المصاحب ، قوله تعالى : ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾
(أي : أنجيناه مع أصحاب السَّفينة) . *

أما الكوفيون فيرون: أنها تفيد الترتيب ، ورُدَّ عليهم بقوله تعالى : ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا ﴾ .

(م) لأنها لوكانت تُفيد الترتيب لكان ذلك اعترافاً من الكفار بالبعث بعد الموت ، فالموت أولاً ، ثم الحياة بالبعث ، ولكنّ الأمر ليس كذلك ، فالكفار يُنكرون البعث ، وإنّما المراد هنا بقوله تعالى : ﴿ وَنَحۡيَا ﴾(أي : حياتهم الدنيا التي هي قبل الموت) فالواو لاتدلّ على الترتيب ، فالمعطوف (نحيا) سابق في الوجود على المعطوف عليه (نموت) . (م)

– بم تختصُّ الواو ؟

ج٥– **تختصّ** (**الواو**) من بين حروف العطف : بأنها تعطف اسماً على اسم لا يَكْتَفِي الكلام به (أي : لايكتفي المعنى بذكر المعطوف عليه) نحو : اختصم زيدٌ وعمرٌو ، ولو قلت : اختصم زيدٌ ،لم يجز لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً . ومثله : اصطفَّ هذا وابني ، وتشارك زيدٌ وعمرٌو .

فكلُّ ما لا يقع إلا من مُتعدِّد لا يُعطف إلاّ بالواو فقط ، ولايعطف بالفاء ، ولا بغيرها من حروف العطف .

* **وتختصّ** : بأنها تعطف النعوت المتفرِّقة مع اجتماع منعوتها ، نحو : جاء الطالبان المجتهدُ والكسلانُ .

وتختص : بأنها تعطف عاملا قد حُذِف وبقي معموله ، نحو : عَلَفْتُهَا تِبْناً ومَاءً ، والتقدير : علفتُها تِبْناً وأسقيتها ماءً . وسيأتي قريبا بيان هذه المسألة . *

المحاضرة الرابعة عشر

معنى الفَاءِ ، وثُمَّ
واختصاصُ الفاء

وَالْفَــاءُ للتَّرْتِيــبِ بِــاتِّصَــــالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيــبِ بِــانْفِصَــــالِ
وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَــرَّ أَنَّــهُ الصِّلَهْ

تدلّ (الفاء) على : الترتيب ، والتَّعقِيب . وهذا معنى قوله :
" باتِّصَال" (أي : بلا مُهْلةٍ بين المعطوف والمعطوف عليه) فقولك : جاء زيدٌ فعمــرٌو ، معناه : أن زيداً جاء أولاً- وهذا هو الترتيب - وأنَّ عَمْراً جاء بعده مباشرة بــلا مُهْلَــة زمنيَّة بينهما - وهذا هو التعقيب- .

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ .

وتدل (ثم) على : الترتيب ، والتَّرَاخِي . وهذا معنى قوله : " بانفصال "
(أي : بينهما مُهْلَة زمنيَّة) فقولك : جاء زيدٌ ثمَّ عمرٌو ، معناه : أن زيداً جاء أولا ، وأنّ عَمْراً جاء بعده بفترة زمنيّة . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ .

- **بم تختصّ الفاء ؟**

تختصّ الفاء : بأنها تعطف مالا يصلُح أن يكون صِلَة على ما يصلُح أن يكون صِلَة ، نحو : الذي يطيرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذُّبابُ . فجملة (يغضب زيدٌ) لاتصــلح أن تكــون صِــلَة للموصول (الذي) لعدم اشتمالها على ضمير يعود إلى الاسم الموصول ، وهي معطوفة (أي : جملة يغضب زيد) بالفاء على جملة (يطير) التي تصلح أنْ تكــونَ صِــلَةً للاســم

الموصول (الذى) لاشتمالها على ضمير مستتر ، تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول .

ومن ذلك قولك : الذين ينتصرون فيفرحُ المسلمون المجاهدون في سبيل الله . فجملة (يفرح المسلمون) لاتصلح أن تكون صِلَة ؛ لخلوِّها من العائد (الضمير) وهي معطوفة بالفاء على جملة (ينتصرون) وهي صلة ، والعائد (واو الجماعة) .

ولا يصلح هنا في هذه الأمثلة غير الفاء من حروف العطف ، فلو قلت : ويغضب زيد ، أو: ثمَّ يغضب زيد ،لم يَجُز ؛ لأن الفاء تدلّ على السَّبَبِيَّة فاسْتُغْنِي بها عن العائد ، أما إذا قلت : الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدٌ الذبابُ ، فجائز لأنك أَتَيْتَ بالضمير الرَّابط .

* جملة الصِّلة لا بدَّ مِنْ أَنْ تشتمل على ضمير يعود إلى الاسم الموصول *

معنى حَتَّى
وشروطها

بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِى تَلاَ

معنى حتَّى : الدَّلالة على أنّ المعطوف بَلَغَ الغاية في الزِّيادة ، أو النَّقص بالنِّسبة للمعطوف عليه .

وشروط العطف بها ثلاثة ، هي :

١- أن يكون المعطوف اسماً مفرداً ، لا جملة .

٢- أن يكون المعطوف بعضاً حقيقيا من المعطوف عليه ، أو كالبعض منه (أي: شبيها بالبعض) **فالبعض الحقيقي** ، نحو : أكلت السمكةَ حتّى رأسَها . فالرأس جزء حقيقي من السَّمكة ، ونحو : مات الناسُ حتى الأنبياءُ . فالأنبياء جزء من الناس ، ونحو : قَدِمَ الحجاجُ حتى الْمُشَاةُ .

والشَّبيه بالبعض ، نحو : أعجبني الإمامُ حتى حديثُه . فحديثه شبيه بالبعض ؛ لِشدَّة اتِّصاله بالمعطوف عليه (الإمام) .

٣- أن يكون المعطوف غاية في زيادة ، أو نقص .

فالزيادة ، نحو : مات الناسُ حتى الأنبياء ، فالأنبياء بلغوا الغايه في الزِّيادة على النـــاس في كل شيء .

والنّقص ، نحو : قدم الحجاجُ حتى المشاةُ ؛ لأنّ المشَاةَ أقلّ من الحجاج ، ونحـــو : منـــع البخيلُ مالَه حتى الريالَ . فالريال بلغ الغاية في النَّقص بالنّسبة للمعطوف عليه (ماله) .

* وقد اجتمع الأمران الزيادة ، والنّقص في قول الشاعر :

قَهَرْنَـــاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

الشَّاهد الأول : قهرناكم حتى الكماةَ . فالمعطوف (الكماة) وهم الفُرسان المسَـــلَّحُون بلغوا الزيادة بالنِّسبة إلى المعطوف عليه الضمير (كم) والفرسان جزء من الضمير .

الشاهد الثاني : تهابوننا حتى بنينا . فالمعطوف (بنينا) وهم الصِّغار بلغوا النّقص بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير (نا) وهم الرجال ، والبنون جزء من آبائهم.

حرف العطف أَمْ

(أم المتَّصِلَة)

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَىٍّ مُغْنِيَـــهْ

أَمْ على قسمين : ١- **مُنْقَطِعَة** ، سيأتي الكلام عليها .

٢- **مُتَّصِلَة** ، وهي المقصودة هنا .

- ما علامة أَم المتَّصلة ؟

أم المتّصلة ، هي : التي تقع بعد :

أ- **همزةِ التَّسْوِيَةِ** ، نحو: سَوَاءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ . ومنه قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْـنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ وقولـــه تعـــالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ونحو: ما أُبَالِي أجِئتَ أم ذهبتَ . **وأَمْ هنا بمعنى الواو** .

ب– همزة مُغنِيَةٍ عن (أيّ) وهي همزة التَّعْيين ، نحو : أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ فالاستفهام بالهمزة هنا لِطَلَب تعيين أحدهما ، وقد أغنت الهمزة عن السؤال بأيّ (أيُّهما عندك ؟) ومنه قوله تعالى : ﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾.

*** س١١– لماذا سُمِّيت أم مُتَّصلة ؟ وما الفرق بين همزة التسوية ، وهمزة التعيين ؟**

ج١١– سُمِّيت أم مُتَّصلة ؛ لأنّ ما قبلها ، وما بعدها لا يُسْتَغْنَىَ بأحدهما عن الآخر . والفرق بين همزة التسوية ، وهمزة التعيين يتلخَّص فيما يلي :

١– تقع همزة التسوية بعد لَفْظَة (سواء) وما شابهها ، مِثْل : ما أُبَالِي ، وما أَدْرِي ، وليت شِعْرِى ، وغيرهما ؛ ولوقوع الهمزة بعد لفظة سواء ، سُمِّيَتْ همزةَ التسوية . أمَّا همزة التعيين فلا يُشترط فيها ذلك .

٢– أنّ همزة التسوية لا تَطْلُبُ جواباً ؛ لأنها ليست للاستفهام حقيقة ، وأمَّا همزة التعيين فتطلُب جوابا فهي للاستفهام حقيقةً .

٣– أن الكلام مع همزة التسوية قابلٌ للتصديق والتكذيب ، وأما همزة التعيين فالكلام فيها لا يحتمل الصدق والكذب .

٤– أنّ أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، وكلا الجملتين في تأويل مصدر مفرد ، ولا يُشترط ذلك في أم الواقعة بعد همزة التعيين .

فقوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾أويله : سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه .

وإعراب هذه الآية ، كما يلي :

سواء : خبر مقدم .

أأنذرتهم أم لم تنذرهم : الجملة الأولى (أأنذرتهم) مؤولة بمصدر (الإنذار) مبتدأ مُؤَخَّر ، والجملة الثانية (لم تنذرهم) معطوفة على الأولى .

شرط حذف الهمزة الواقعة قبل

أم المتَّصلة

وَرُبَّمَــا أُسْقِطَتْ الْهَمْــزَةُ إِنْ كَانَ خَفَــا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

حذف الهمزة الواقعة قبل أم المتَّصلة

-يجوز حذف الهمزة سواءٌ أكانت همزة التسوية أم همزة التَّعيين، بشرط أَمْنِ اللَّبْس . فمثال حذف همزة التسوية قراءة ابن مُحَيْصِن :

﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ بحذف الهمزة مِنْ (أنذرتهم) ومثال حذف همزة التعيين ، قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَــانِ

فقوله : بسبعٍ ، حُذفت منه همزة التعيين ؛ لأن معنى الاستفهام لا يخفى بحذفها فهو مفهوم من السِّياق ، والتقدير : أبِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمر أم بثمان ؟ .

أم المنقطعة ، وبيان معناها

وَبِانْقِطَــاعٍ وَبِمَعْنَى بَــلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِــهِ خَلَتْ

أم المنقطعة ، هي : التي لم تُسبق بهمزة التَّسوية ، ولا همزة التعيين . وهذا هو معنى قوله : " إن تَكُ مما قُيِّدَت به خَلَتْ " (أي : خَلَتْ من همزة التسوية ، وهمزة التعــيين) لأنهــا واقعة بين جملتين مُسْتَقِلَّتين .

ومعناها : الإضراب ، مِثْلُ (بَلْ) كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ ﴾ (أي : بل يقولون افْتَراه) ونحو : إنَّها لإِبــلٌ أَمْ شَاةٌ (أي : بل هي شاةٌ ؟) ولابدَّ هنا في مِثل هذا المثال مِنْ تقدير مبتدأ محذوف بعد أم ؛ لأنّ أم المنقطعة لا تدخل إلا على جملة ، كما في الآية السابقة ، وكما في قوله تعالى : ﴿ أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ ﴾ (أي : بل لَهُ البناتُ) .

معاني أَوْ

خَـــيِّرْ أَبِـــحْ قَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِى
وَرُبَّمَـــا عَاقَبَـــتِ الـــوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْـــفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

تُستعمل أَوْ للمعاني الآتية :

١- **التَّخْيِير** ، نحو: خُذْ مِنْ مالي دِرهماً أو ديناراً ، ونحو: تَزوَّج هنداً أو أُختَها .

٢- **الإِبَاحَة** ، نحو : جَالِسْ الْحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ ، ونحو : ادرسِ الفقهَ أو الحديثَ .

والفرق بين الإباحة ، والتّخيير : أنَّ الإباحة يمكن فيها الجمع بين الْمُتَعَاطِفَيْنِ ، أما التخيير فيمتنع ذلك فيه .

٣- **التَّقسِيم** ، نحو : الكلمةُ اسمٌ ، أو فعلٌ ، أو حرفٌ .

٤- **الإِبْهَام** ، نحو : جاء زيدٌ أو عمرٌو ، إذا عَلِمْتَ بالذي جاء منهما ، وقصدْتَ الإبهام على السَّامع . ومن الإبهام قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ قولـــه تعالى : ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ .

٥- **الشَّك** ، نحو : جاء زيدٌ أو عمرٌو ، إذا كنت شاكّا في الذي جاء منهما . ومنه قوله تعالى : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

٦- **الإِضْرَاب** ،نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (أي : بل يَزِيدُون) ومنه قول الشاعر :

ماذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِـــدَّتَهُمْ إلاَّ بِعَـــدَّادِ
كانوا ثَمَـــانِينَ أو زَادُوا ثَمَـــانِيةً لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلاَدِى

(أي : بل زادوا ثمانية) .

٧- **قد تُستعمل (أو) بمعنى (الواو)** إذا أُمِنَ اللَّبْس - وهذا مراده من البيت الثـــاني - وذلك نحو قول الشاعر :

جاءَ الخِلاَفَةَ أوكَانَتْ له قَدَراً كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(أي : جاء الخلافة وكانت له قدراً) فـــ (أو) هنا بمعنى (الواو) وذلك لأنها مفهومة واضحة المعنى لا تُوقِعُ السَّامع في لَبْسٍ .

معاني إمَّا المسْبُوقة بِمِثْلِهَا

وَمِثْلُ أَوْ فى القَصْدِ إِمَّـــا الثَّانِيَهْ فى نَحْوِ إِمَّـــا ذِى وَإِمَّـــا النَّائِيَهْ

– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

مراده : أنّ إما الثانية المسبوقة بـــ (إِمَّا) مثلها تُفيد باتِّفاق ما تُفيده (أو) فتكون : ١– **للتّخيير** ، نحو : خُذْ من مالي إمَّا درهماً وإِمَّا ديناراً .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن نَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ .

٢– **للإباحة** ، نحو : جالسْ إمّا الحسنَ وإما ابنَ سِيرينَ .

٣– **للتقسيم** ، نحو : الكلمة إمَّا اسم ، وإمَّا فعلٌ ، وإما حرف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ .

٤– **للإبهام** ، **والشّك** ، نحو : جاء إمَّا زيدٌ وإما عمرٌو ، فهو للإبهام علـــى السّـــامع إنْ عرفْت الجائِي ، وللشّك إنْ شَكَكْتَ فيه . ومن الإبهام قوله تعالى :

﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(م) ولا تأتي إمَّا بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل) للإضراب . (م)

– اذكر موضع الخلاف في (إمَّا) الثانية .

اختلفوا في إمَّا الثانية : أهي للعطف أم لا ؟

فقيل : إنها مثل (أو) في المعنى والعطف . وهو مذهب أكثر النحويين ، فتكون (إمَّـــا) قد عطفت الاسم على الاسم و (الواو) عطفت إمَّا على إمَّا .

وقيل : إنها مثل (أو) في المعنى فقط ، وليست للعطف ؛ وذلك لدخول الواو عليهـــا ، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف . وهذا مذهب يونس ، والفارسي ، وابـــن كَيْسَان ، ووافقهم النَّاظم ، بقوله : " ومثلُ أو في القَصْد " ،

(أي : في المعنى) .

(**م**) فهم مُتَّفِقُون على أنّ (إمَّا) الثانية بمعنى أو ، ومختلفون في كونها عاطفـــة أو غـــير عاطفة . ولا خلافَ بينهم في أنّ (إمَّا) الأولى ليست عاطفة . (**م**)

– هل يجوز حذف إمَّا الثانية ؟

يجوز حذفها إذا اسْتُغْنِيَ عنها بِذِكْرِ ما يُغْني عنها ، نحو : إمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بخيرٍ وإلاَّ فَاسْكُتْ . وقد تُحذَف الأولى ، كما في قول الشاعر :

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهـــا وإِمَّـــا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَـــا

(أي : تُلِمُّ إمَّا بدارٍ ....وإمّا بأمواتٍ) .

المحاضرة الخامسة عشر

البَدَلُ

تعريفه

التَّابِعُ الْمَقْصُــودُ بِالْحُكْمِ بِــلاَ وَاسِــطَةٍ هُــوَ الْمُسَمَّى بَدَلاَ

البدل ، هو : التَّابع المقصود بالْحُكْمِ بلا واسطة .

فالتابع : يشمل جميع التَّوابع ، **وبقولنا** : المقصود بالحكم ، يخرج النعــت ، والتوكيــد ، وعطف البيان ؛ لأنها ليست مقصودة بالحكم ، وإنَّما هي مُكَمِّلة للمقصود بالحكم ، وهو (المتبوع) .

وبقولنا : بلا واسطة ، يخرج عطف النَّسق ؛ لأنه تابع بواسطة حرف العطف .

وقد يكون من عطف النَّسق ما هو مقصود بالحكم ،كما في المعطوف بــ (بل) و(لكنْ) وذلك بعد الإثبات ، نحو : جاء زيدٌ بل عمرٌو ، فالمقصود بالحكم وهو المجيء (عمرٌو) ولكنه تابع بواسطة حرف العطف (بل) .

أمّا البدل فهو مقصود بالحكم بلا واسطة ، نحو : جاء أخوك محمدٌ . فمحمدٌ : بدل مقصود بالحكم وهو نِسْبة المجيء إليه بلا واسطة بينه وبين متبوعه (أخوك).

أنوا ع البدل

مُطَابِقــاً أَوْ بَعْضــاً أَوْ مَــا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَــى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَــلْ
وَذَا لِلاِضْرَابِ اُعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْــدٍ غَلَــطٌ بِــهِ سُلِبْ
كَــــزُرْهُ خَالِــداً وَقَبِّــلْهُ الْيَــدَا وَاعْرِفْهُ حَقَّــهُ وَخُــذْ نَبْلاً مُدَى

البدل أربعة أنواع ، هي .

١- **بَدَلُ كُلٍّ من كُلٍّ** ، ويُسَمَّى البدلَ الْمُطَابِقَ ؛ لأنه مطابق للمبدَل منه ، ومُسَاوٍ له في المعنى ، نحو : مررت بأخيك زيدٍ ، ونحو : زُرْه خالداً . فخالداً : بدل مطابق من (الهاء) في (زُرْهُ) ومنه قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ فصراط الذين : بدل مطابق من الصراط المستقيم ؛ لأن الصراط المستقيم ، وصراط الْمُنْعَمِ عليهم متطابقان في المعنى ، فهما يَدُلاَّنِ على معنى واحد .

٢- **بدلُ بَعْضٍ من كُلٍّ** . ويُشترط أن يكون البدل جزءًا حقيقيا من المبدل منه، وأن يكون في البدل ضمير يعود إلى المبدل منه مذكور في الكلام ، نحو : أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه ، وقد يكون الضمير مقدَّراً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ فـ (مَنْ) بدل من (الناس) والتقدير (من استطاع منهم) ومنه قول الناظم : قَبِّلْه اليدَ (أي : قبِّلْه يدَه ، أو اليدَ منه) .

٣- **بدلُ الاشْتِمَالِ** . وهو أن يكون البدل شيئاً مِمَّا يشتمل عليه المبدَل منه . ويُشترط أَلاَّ يكون البدل جزءاً حقيقيا من المبدَل منه ، وأن يشتمل على ضمير يعود إلى المبدَل منه ، نحو : أعجبني زيدٌ عِلْمُه . فعلمُه: بدل اشتمال من (زيد) لأن زيداً يشتمل على أشياء كثيرة منها : العِلْمُ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فقِتال : بدل اشتمال من الشهر الحرام . ومنه قول الناظم : اعْرِفْهُ حَقَّه .

٤- **البدلُ الْمُبَايِنُ** . وهو المراد بقوله : " أو كمعطوفٍ بِبَل" وهو قسمان ، أشار إليهما الناظم في البيت الثاني ، وهما :

أ- **بدلُ الإضْرَابِ** ، ويُسَمَّى بدل : البَدَاء (أي : الظُّهور) والمراد : ظهور الصَّوَاب بعد خَفَائِه . وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله : " وذا للإِضْرَابِ إِنْ قصْداً صَحِبْ " والمعنى : أن يكون المبدل منه والبدل مقصودين قَصْداً صحيحا، نحو : سَافِرْ بالقطارِ بالسيارةِ ، فقد قَصَد المتكلم أن ينصح المخاطَب بالسَّفر بالقطار ، ثم بَدَا له أنّ السَّفر بالسيارة أفضل ، فَأَضْرَبَ عن القطار إلى السيارة .

ب- **بدلُ الغَلَطِ** . وهو مراد الناظم بقوله : " ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِب " والمعنى : أن يكون المتكلمُ قَصَدَ أن يَذْكُرَ البدل لكنّه غلط فذكر (المبدل منه) فتنبَّه إلى غلطه فذكر (البدل) نحو : أكلتُ خُبزاً تمراً ، فأنتَ ذكرتَ (خبزاً) وهو غير مقصود ولكن سبق اللسان إلى ذِكره ، ثم صَحَّحْتَ وذكرت المقصود، وهو البدل (تمراً) .

* وهناك قِسْمٌ ثالث ، هو : **بدلُ النِّسْيَانِ** ، وقد جعله الناظم ، وكثير من النحويين مع بدل الغلط ، فالبدل المباين عندهم قسمان فقط .

وهو في حقيقته كبدل الغلط ، والفرق بينهما : أن الغلط يتعلَّق باللسان ، أما النِّسيان فيتعلَّق بالْجَنَان (القَلْب) نحو: صليت الظهرَ العصرَ في المسجد النَّبَويِّ، فأنت ذكرت (الظهر) ليس غلطا منك ، بل نِسيانا ، ثم تذكّرت الصواب ، وهو (العصر) . *

ومثال الناظم : " خُذْ نَبْلاً مُدَى " يصلح للأقسام الثلاثة في البدل المباين ، فإنْ قصدت (النَّبل) وهو السَّهم ، ثم أضربتَ إلى (مُدَى) جمع مُدْيَة ، فهو بدل إضراب ؛ وإن قصدت (المدى) ولكنك أخطأت فذكرت

(النَّبْل) فهو بدل غلط ، وإن قصدت (المدى) ولكنك نَسِيت ، ثم تذكّرت الصواب فذكرت (النَّبْل) فهو بدل نِسْيَان .

شرط إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لاَ ... تُبْدِلْهُ إِلاَّ مَا إِحَاطَةً جَلاَ

أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمَالاَ ... كَإِنَّكَ ابْتِهَاجُكَ اسْتَمَالاَ

- ما شرط إبدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ؟

لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر (أي : المتكلّم ، أو المخاطَب) إلا بشرط ، هو : **أن يكون البدلُ بدلَ كلّ من كلّ** ، وأنْ يكون مفيداً للإحاطة والشُّمول ، **أو يكون بدل اشتمال ، أو بدل بعض من كلّ** .

فمثال بدل كلّ من كلّ ، قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ فَأوَّلِنَا : بدل كلّ من ضمير المتكلم المجرور باللام (نا) وقد أفاد البدل الشمول والإحاطة في قوله تعالى : ﴿ لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ (أي : لِجَمِيعِنَا) ومثله قولك : نجحتم ثلاثتُكُم . فثلاثة : بدل كلّ من الضمير (التاء) .

أما إذا لم يُفِد الإحاطة والشمول فيمتنع الإبدال من ضمير الحاضر ، نحو : رأيتك زيداً .

ومثال بدل الاشتمال ، قول الشاعر :

ذَرِينِي إنَّ أَمْــرَكِ لَنْ يُطَاعَــا ومَــا أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضَاعَــا

فقد أبدل الشاعر الاسم الظاهر (حلمى) من ضمير المتكلم (الياء) في ألفيتني ، وهو بدل اشتمال . ومنه قول الناظم : " كإنَّك ابتهاجَك استمالا " فابتهاج بدل اشتمال من اسم إنّ ضمير المخاطب (الكاف) .

ومثال بدل بعض من كلّ ، قول الشاعر :

أَوْعَــدَنِى بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِى فَرِجْلِى شَثْنَةُ الْمَنَــاسِمِ

فقد أبدل الاسم الظاهر (رجلى) من ضمير المتكلم (الياء) في أوعدنى ، وهو بدل بعض من كل . ومنه قولك : عالجني الطبيبُ أسناني . فأسناني : بدل بعض من ضمير المتكلم (الياء) في عالجني . وإلى هذين النوعين (بدل بعض من كلّ ، والاشتمال) أشار الناظم بقوله : " أو اقتضى بعضا أو اشتمالا " .

- **ما الذي يجوز إبداله بدون شرط ؟**

يجوز إبدال الاسم الظاهر من الظاهر مطلقا ، نحو : أعجبني المعلمُ خُلُقُه .

ويجوز إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب مطلقا ، نحو : زره خالداً ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ فالذين : بدل من الضمير (واو الجماعة) في أَسَرُّوا .

ولا يجوز إبدال الضمير من الضمير ، وأما نحو : قمتَ أنت ، فهو توكيد .

البدل من اسم الاستفهام

وَبَــدَلُ الْمُضَــمَّنِ الْهَــمْزَ يَلِى هَمْزاً كَــ مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِى

– ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

مراده : أنّ المبدل منه قد يكون اسم استفهام متضمِّن معنى همزة الاستفهام . وهذا هــو معنى قوله : "وبدل المضمَّن الهمز " (أي : المتضمن معنى همزة الاستفهام) **فإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البدل** . وهذا معنى قوله : "يلي همزا" ، نحو : مَنْ ذا أسعيدٌ أم عليٌّ ؟

ونحو : ما تفعلُ أخيراً أم شرًّا ، ونحو : متى تأتينا أغداً أم بَعْدَ غدٍ (فمَنْ ، وما ، ومــتى) أسماء استفهام تؤدي معنى همزة الاستفهام ؛ ولذا دخلت همزة الاستفهام على البدل وجوبا .

إبدال الفعل من الفعل

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَــ مَنْ يَصِلْ إِلَيْنَــا يَسْتَعِنْ بِنَــا يُعَــنْ

– ما حكم إبدال الفعل من الفعل ؟

يجوز إبدال الفعل من الفعل ، ويشمل جميع أنواع البدل .

فمثال بدل الاشتمال ، قوله تعــالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ فالفعل (يُضاعفْ) بدل اشتمال من (يلقَ) .

ومنه قول الناظم : من يصلْ إلينا يستعنْ بنا يُعَنْ . فالفعل يستعنْ بدل اشتمال من (يصلْ

ومنه قول الشاعر : **إنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَــا تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا**

فقوله : تؤخذَ ، بدل اشتمال من (تُبايعا) لأن الأخذَ كرهاً صفة من صــفات كــثيرة تشملها المبايَعَة .

* **ومثال بدل كلّ من كلّ** ، قولك: إنْ جئتني تمشِ إليَّ أُكْرِمْك . فالفعل (تمشِ) بدل كل من (جئتني) لأن المجيء هو نفس المشي .

ومثال بدل بعض من كل ، قولك: إنْ تُصَلّ تسجدْ لله يرحمْك . فالفعل (تسجدْ) بــدل بعض من تصلّ ؛ لأن السجود بعض من الصلاة .

وقيل : هذا بدل اشتمال ؛ لأن الصلاة تشتمل على السجود .

ولا يبدلُ الفعلُ من الفعلِ بدل بعض من كلّ .

أما بدل المباين (بدل الغلط) فقد جوَّزه سيبويه ، وجماعة من النحويين ، **ومثاله قولك** : إنْ تُطْعِمْ زيداً تَكْسُه ثوباً يشكرْك . فتَكْسُه : بدل غلط من (تُطعمْ) . *

–ماالدليل على أنّ إبدال الفعل من الفعل ليس من قَبِيل إبدال الجملة من الجملة ؟

اعلم أولا أنّه يجوز إبدال الجملة من الجملة ،كما في قوله تعالى :

﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ فأمدّكم الثانية بدل بعض مــن أمدّكم الأولى .

أمّا بالنسبة لإبدال الفعل من الفعل فهو من قَبِيل إبدال فعل مفرد من فعل مفرد، وليس من الجملة المكوَّنة من الفعل والفاعل ، والدليل على ذلك أنّ الفعل (البدل) جاء في الشــواهد السابقة منصوباً ، أومجزوماً ، فهو بذلك تابع في إعرابه للمبدل منه .